موقف ادارة الرئيس الامريكي ريغان من المجاعة في اثيوبيا عام ١٩٨٣-١٩٨٨ في ضوء الوثائق الامريكية

م.د زهراء احمد عبد الزهرة الناصر

الكلية التربوية المفتوحة – مركز البصرة

البريد الإلكتروني Email: zahraaah@basrahaoe.iq

الكلمات المفتاحية: السياسة الامريكية – رونالد ريغان – اثيوبيا – المجاعة – المساعدات الانسانية.

كيفية اقتباس البحث

الناصر، زهراء احمد عبد الزهرة ، موقف ادارة الرئيس الامريكي ريغان من المجاعة في اثيوبيا عام ١٩٨٣-١٩٨٨ في ضوء الوثائق الامريكية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Position of U.S. President Ronald Reagan's Administration on the Famine in Ethiopia, 1983–1988: In Light of U.S. Documents

Dr. Zahraa Ahmed AbdulZahra Al-Naser
Open Education College - Basra Center

Keywords : U.S policy – Ronald Reagan – Ethiopia- Famine – Humanitarian Aid

How To Cite This Article
Al-Naser, Zahraa Ahmed AbdulZahra , The Position of U.S. President Ronald Reagan's Administration on the Famine in Ethiopia, 1983–1988: In Light of U.S. Documents,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

The significance of this study, entitled *"The Position of U.S. President Ronald Reagan's Administration on the Famine in Ethiopia, 1983–1988,"* lies in its examination of an aspect of a pivotal period in the history of international relations and U.S. foreign policy toward Ethiopia during the Cold War. The U.S. administration paid close attention to the major developments taking place in Ethiopia, particularly following the rise of the military regime and its alliance with the Soviet Union. Against this background, the famine crisis constituted a test of the Reagan administration's ability to overcome the pressures of strategic rivalry and respond to humanitarian appeals. The study sheds light on several dimensions of the famine issue and examines how the Ethiopian crisis acquired increasing importance for the U.S. administration. It addresses the diplomatic repercussions of the crisis as well as the initiatives adopted by the United States to gain greater access to, and influence within,

Ethiopia and to counter Soviet influence in a region of considerable strategic importance in the Horn of Africa. The study also provides an important analytical and strategic framework for understanding U.S. policy in employing humanitarian assistance to serve broader American objectives and interests.

الملخص

تتبع اهمية موضوع البحث المعنون " موقف ادارة الرئيس الامريكي ريغان من المجاعة في اثيوبيا ١٩٨٣ -١٩٨٨ " في كونها تبحث جزء من مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية الامريكية تجاه اثيوبيا ابان الحرب الباردة ، اذ ركزت الادارة الامريكية على التطورات المحورية التي شهدتها اثيوبيا لاسيما بعد صعود النظام العسكري في اثيوبيا وتحالفه مع الاتحاد السوفيتي ، فكانت ازمة المجاعة في ظل تلك الاعتبارات اختباراً لمدى قدرة ادارة ريغان على التحرر من ضغوط التنافس الاستراتيجي والامتثال الى النداء الانساني . تم تسليط الضوء على عدة ابعاد لقضية المجاعة وكيف اكتسبت ازمة اثيوبيا اهمية لدى الادارة الامريكية من خلال تداعيات دبلومسية ومبادرات تبنتها للنفاذ إلى العمق الاثيوبي ومحاولة سحب البساط من تحت قدم الاتحاد السوفيتي في موضع ذات اهمية بالغة في القرن الافريقي . ويقدم البحث اطاراً تحليلياً واستراتيجياً مهماً لفهم السياسة الامريكية في توظيف المساعدات الانسانية لخدمة الاهداف والمصالح الامريكية .

المقدمة

عدت المجاعة التي اجتاحت القارة الافريقية بشكل عام واثيوبيا بشكل خاص في ثمانينات القرن العشرين ، من اعنف موجات الجفاف والازمات الغذائية التي اودت بحياة ملايين البشر ، وتزامنت تلك الازمة الانسانية مع تصاعد حدة التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي في اطار الحرب الباردة التي كانت قائمة بين القطبين ، فكانت احدى السياقات الاساسية التي صاغت التوجهات السياسية لادارة الرئيس الامريكي رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩) ، وعلى الرغم من الدعم الذي وفرته الاخيرة لايقاف تفاقم الازمة الاثيوبية ، عن طريق تقديم المساعدات الانسانية والاقتصادية ، لكن موقف الادارة الامريكية تجاه الازمة ظل موضع جدل واختلاف بين الباحثين في التاريخ والسياسة ، فالبعض وجد الموقف الامريكي انساني لما قدمه الامريكيين من استجابة في تقديم الامدادات الغذائية والتي كانت هي الاضخم والاسرع عالمياً ، في حين ذهب آخرون الى توجيه اصابع الاتهام لادارة الرئيس ريغان بتوظيفه للمساعدات واستخدامها كأداة ضغط لتحقيق مطامح ايديولوجيا وجيوسياسية ، لاسيما ان النظام الاثيوبي في تلك المدة كان نظاماً موالياً للمعسكر الشرقي ، فأنبثقت من تلك الاشكالية عدد من

التساؤلات حول صناعة القرار الانساني الامريكي ومدى تغليب مصالح الامن القومي على الواجب الانساني ، وماهية طبيعةالتوازن الذي حققته واشنطن بين تقديم الاغاثة ومحاصرة المد الشيوعي في منطقة القرن الافريقي .

جاء اختيار الموضوع لعدة اعتبارات ، اهمها الوقوف على سياسة الادارة الامريكية تجاه الازمات الانسانية التي تقع في دول مناوئة لها ، وتقديم مساهمة في فهم طبيعة العلاقات المعقدة والمتشابكة بين السياسة الخارجية والموقف من الازمات الانسانية الدولية ، فضلاً عن ان البحث يستخلص دروساً تاريخية وموضوعية حول كيفية موازنة الدول الكبرى بين الاعتبارات الانسانية والبراغماتية السياسية في صناعة القرار الدولي في خضم الازمات الدولية .

قسم البحث على مقدمة وخمسة محاور وخاتمة ، تضمن المحور الاول "المجاعة الافريقية – الاثيوبية واسبابها ١٩٨٣– ١٩٨٥ " ، اما المحور الثاني فبحث " موقف الادارة الامريكية من ازمة نقص الغذاء في اثيوبيا ١٩٨٣-١٩٨٤ " ، وجاء المحور الثالث ليعالج " مبادرات الادارة الامريكية في توفير الاغاثات الانسانية لاثيوبية" ، في حين بحث المحور الرابع " سياسة الادارة الامريكية تجاه الازمة الاثيوبية عام ١٩٨٦ -١٩٨٨" .

تم تحديد المدة الزمنية للبحث وفقاً لتاريخ الازمة الغذائية التي شهدتها اثيوبيا وتطوراتها وما احدثته من تفاعل في ادارة الرئيس ريغان مع الاحداث وتبني مواقف حيالها ، اما فيما يخص المصادر المستخدمة ، استند البحث على وثائق العلاقات الخارجية الامريكية للولايات المتحدة الامريكية الصادرة عن وزارة الخارجية الامريكية المعروفة اختصاراً : (F.R.U.S Foreign Relation of the United States) والتي كانت مصدراً اساسيا رفد البحث بمراسلات وتقارير سرية ومحاضر اجتماعات الادارة الامريكية ومراسلات السفارة الامريكية في اثيوبية مع الادارة الامريكية ، فضلا عن عدد من المصادر الاخرى التي اسهمت في سد عدد من الثغرات في المعلومات .

اولا :المجاعة الافريقية –الاثيوبية واسبابها ١٩٨٣ –١٩٨٥

لطالما عصفت بالقارة الافريقية عدد من الازمات وكان اشدها المجاعات ، فبين عامي ١٩٨٣-١٩٨٥ ضربت افريقيا موجة جفاف تحولت إلى كارثة انسانية، وكانت اشدها على اثيوبيا اذ اودت بحياة اكثر من مليوني انسان ، وفي عام ١٩٨٤ فقدت اثيوبيا (٣٠٠٠٠٠) من سكانها ، فيما فقدت عام ١٩٨٥ نحو (٢.٥) مليوناً من اصل اربعين مليون من سكانها ، لكن تلك المجاعة لم تكن الاولى في تاريخ اثيوبيا والقارة باجمعها ، اذ تعرضت لعدد من تلك الازمات الغذائية التي المت بالسكان وفتكت بهم ، وعلى الرغم من تصنيف المجاعة ضمن الكوارث الطبيعية الصرفة

، الا ان تكرارها الحاد يعزى الى تداخلات بشرية بأبعاد متعددة ، ابرزها ازالة الغابات وتداعياتها المناخية ، فضلا عن ان العلاقة بين المجاعة والجفاف ليست علاقة سببية حتمية او احادية الاتجاه ، فليس بالضرورة ان ينتج الجفاف مجاعة ، والمجاعة لا تنتج من شحة المطر ، بل تتشكل في فضاء اوسع تتقاطع فيه عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية ، تضفي على الكارثة ابعاداً انسانية لا تقاس بالارقام فقط [١].

عزى دويت جورجيس (Dawit Wolde Giorgis) اسباب تلك المجاعة إلى تناقص معدلات هطول الامطار باطراد لعدة مواسم ، مما تسبب في حصاد سيء ، و شهدت عدد من المناطق مثل تغراي وويلو وغوندار تغييراً ملحوظاً في التربة التي فقدت خواصها جراء ذلك الجفاف ، ومن ثمعد ذلك علامة اوحت الاثيوبيين بأن البلاد ستشهد مجاعة تودي بحياة عدد غير قليل من السكان ، ومن ثم تفش حالة الذعر الجماعي جراء تفاقم معدلات فقدان الامن الغذائي [٢] .

عرف سكان المناطق المرتفعة في اثيوبيا بأنهم اصحاب كرامة وكبرياء ولا يقبلون استقبال المساعدات والمعونات الغذائية ، فكانت المجاعة اشد فتكاً بهم من غيرهم من المناطق ، فضلاً عن ان بعض مناطق شمال اثيوبيا قد شهدت تمرداً في تلك المدة ، فعمل المتمردين على خطف عدد من اعضاء منظمات الاغاثة الذين عملوا في توزيع المواد الغذائية لمعظم مناطق اثيوبيا ، الامر الذي جعل اعضاء بعثات المنظمات الانسانية غير آمنين لا سيما في مناطق الواقعة بأيدي المتمردين على النظام والمناطق القريبة منها [٣].

ولم يكن الجنوب الاثيوبي افضل حالاً ، اذ شهدت المناطق الجنوبية جفافا حاداً قضى على الانتاج الزراعي والحيواني ، فنفقت قطعان من الماشية بسبب الجفاف ، وحاول نظام الرئيس منغستو هيلا مريام Mengistu Haile Marriam[٤] اخفاء الحقائق عن الرأي العام العالمي من خلال توظيف الاعلام لبيان ان الوضع مستقر ومزدهر باستمرار حفر الآبار وانتاج الثروة الحيوانية وغيرها من الامور لخلق مشهداً مزيفاً ، ولم تناقش او تعترف الحكومة الاثيوبية بالمجاعة وازمة الغذاء وانما كانت تحتفي بالازدهار وتطبيق السياسة الاقتصادية على غرار النهج السوفيتي ، وفي الوقت نفسه الاعلان عن التقارب السوفيتي الافريقي وذم الولايات المتحدة الامريكية واظهار معاداتها في خطابات الرئيس مريام[٥] .

وعند المقارنة بين اثيوبيا والدول الافريقية المجاورة لها بشأن الازمة الغذائية في اوائل ثمانينات لقرن العشرين ، نجد ان الظروف المناخية المتشابهة في مناطق مختلفة أدت الى النتائج نفسها من حيث المجاعة والوفيات ، اذ عانت كينيا من الجفاف الشديد لكن لمدة قصيرة ، وتمكنت من تجنب مجاعة خطيرة ، في حين ان مؤشرات المجاعة في اثيوبيا وتحديداً ارتفاع اسعار الحبوب ،

واتساع دائرة الجوع وارتفاع معدلات الوفيات قد ظهر بوضوح في اثيوبيا قبل الجفاف وفشل المحاصيل[٦] .

اما عن اسباب المجاعة التي اجتاحت اثيوبيا في مطلع ثمانينات القرن العشرين فترجع إلى مزيج من العوامل الطبيعية والسياسية ، وكان الجفاف الشرارة التي اشعلت الازمة ، فضلا عن الازمات والصراع المسلح والتوجهات الايديولوجية للحكومة التي اسهمت في تحويلها الى كارثة انسانية ، اذ كان النظام السياسي الاثيوبي بقيادة منيغستو هيلا مريام قد فرض سياسة زراعية مستوحاة من النموذج الستاليني الاشتراكي[٧] ، اذ قامت بفرض سياسة التجميع القسري للاراضي الزراعية وتحويلها الى قرى جماعية خاضعة لسيطرة الدولة ، فضلا عن تأميم القطاع الصناعي واعادة توزيع حقوق استغلال الاراضي على نطاق اوسع ، وعلى الرغم مما وفرته حزمة الاصلاحات الاقتصادية من فوائد ومكتسبات للفلاحين الا ان الآليات التي فرضت لاحقاً افرغت تلك المكتسبات من مضمونها [٨].

تبنت الحكومة الاثيوبية سياسة "حصص الحبوب الالزامية " تلك السياسة استنزفت المناطق الريفية التي عانت من نقص في المحاصيل الزراعية ، وذلك من خلال الزامها ببيع المحاصيل باسعار زهيدة جداً لتأمين الغذاء لسكان لمدن وطال ذلك المناطق المتضررة من الجفاف والتي عانت من عجز، اذ اجبرت على تزويد هيئة التسويق الزراعي المركزي (Agricultural Marketing Corporation)[٩] بالحبوب على حساب امنها الغذائي ، وازدادت حدة الازمة مع فرض قيود صارمة على الانشطة غير الزراعية وحضر استخدام العمالة الموسمية الخاصة ، والتي ساهمت في تقليل دخل الاسرة الريفية [١٠].

اثارت تلك السياسات والازمات الغذائية استياء الشعب الاثيوبي ، لا سيما المتمردون في الشمال الاثيوبي ، اذ تجاوز المتمردون هناك الاحتجاج السلمي ، الذي تحول الى كفاح مسلح طويل الامد ، مهدداً بذلك ركائز الاستقرار السياسي للدولة ، وجاء ذلك انعكاساً لتصاعد وتيرة التمردات في اجزاء واسعة من اثيوبيا[١١].

ورداً على تلك التمردات والتصعيد الذي شهدته الجبهات المسلحة ضد نظام الحكم الاثيوبي ، تبنى الاخير سلسلة من الاستراتيجيات العنيفة لاخمادها ، كالارض المحروقة بهدف حرمان المتمردين من الامدادات الغذائية ، و توظيف الجيش صنوفه كافة في حملات عسكرية مكثفة استهدفت مناطق التمرد في تيغراي وولو واريتريا ، فتم تدمير الاراضي الزراعية وطالت الحملة العسكرية مخازن المحاصيل الغذائية والماشية التي تم تدميرها ، كما فرضت قيود على نقل المواد الغذائية وتم حظر نقل الحبوب الفائضة عن حاجة بعض المدن في اطار جهد حثيث لمنع

وصول الغذاء إلى المتمردين جبهة تحرير شعب تيغراي (Tigray Peoples Liberation front) [١٢] ، وتزامنت تلك العمليات العسكرية مع تفاقم الجفاف وازمة الغذاء فوجهت جزءاً كبيراً من موارد البلد للانفاق العسكري الذي بلغ نحو (٢٧%) من موازنة الدولة الامر الذي عمق الكارثة الانسانية وجعل الصراع الداخلي سبباً غير مباشراً في تفاقم حدة المجاعة [١٣]. يتبين مما سبق ان النظام الاثيوبي وظف سياسة التجويع كسلاح ضد المتمردين و اسهم في انزلاق البلد في ازمة انسانية كبيرة امتدت لسنوات .

ثانياً : موقف الادارة الامريكية من ازمة نقص الغذاء في اثيوبيا ١٩٨٣-١٩٨٤

أدى تغيير النظام الاثيوبي ليصبح نظاماً شيوعياً ، إصابت العلاقة الامريكية –الاثيوبية بالجمود شبه التام من عام ١٩٧٧ حتى ١٩٨٤ ، فلم يكن حضورها في اثيوبيا يتجاوز جمع معلومات محدودة ، اذ اخفقت البعثة الدبلوماسية الامريكية في التحرك ومد نفوذها خارج العاصمة اديس ابابا ، مع غياب الروابط الاعلامية والتعليمية والثقافية التي كانت الادارة الامريكية توظفها في البلدان المعادية بمد اذرعها داخل دول المعسكر الشرقي المناوئ للغرب ، فقد ظلت الولايات المتحدة الامريكية بمنأى عن اثيوبيا ، واقتصر موقفها السياسي على ادانة النظام الاثيوبي بوصفه شمولياً ومتعسفاً[١٤] .

وفي ظل انحسار النفوذ الامريكي في اثيوبيا وسع الاتحاد السوفيتي انشطته فيها لا سيما في المجال العسكري ، ولم تتمكن الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من منافسة نفوذه ، فاتخذت الادارة الامريكية موطئ قدم بديل لها في السودان والصومال ، وكثفت تدخلها في تلك الدولتين المجاورتين لاثيوبيا ، حين ضربتها المجاعة [١٥].

وفي ظل اشتداد الجفاف ونقص الغذاء الذي ضرب قارة افريقيا ومن ضمنها اثيوبيا ، ابرقت السفارة الامريكية في اديس ابابا إلى وزارة الخارجية الامريكية في الخامس من آيار ١٩٨٣ تطرقت خلالها إلى الظروف الكارثية التي حلت بالبلاد مرفقةً تقييماً ميدانياً بشأن الجفاف الذي لم يعد موسم جفاف فقط بل تحول الى مجاعة اجتاحت شمال ووسط البلاد الأمر الذي استدعى اجراءات عاجلة ، وطلبت من الادارة الامريكية استخدام مبلغاً محدوداً لا يتجاوز ٢٥ الف دولار بحسب صلاحيات رئيس البعثة الدبلوماسية لغرض تمويل برنامج اطعام طارئ تنفذه منظمة الاغاثة الكاثوليكية في اقليم تيغراي [١٦]. وهو الامر الذي عد اول اشارة رسمية إلى موقف الادارة الامريكية من الازمة الاثيوبية .

كما رفعت السفارة الامريكية توصياتها الى وزارة الخارجية الامريكية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية (United States Agency for international Development)[١٧] للنظر في

تقديم مساهمات اوسع سواء عبر دعم برنامج الاغذية العالمي (The World Food Programme)[١٨] او منظمة انقاذ الطفولة(Save The Children) [١٩] ، وذلك يشير الى ان الولايات المتحدة كانت على اطلاع مبكر على ان حجم الكارثة يفوق معالجتها بالامكانات المتاحة للنظام الاثيوبي ، مع اتخاذ البعثة الدبلوماسية الامريكية تحفظاً دبلوماسياً حول ذلك التقييم ، طالب من واشنطن عدم نشر التقييم رسمياً حتى تتمكن من ابلاغ وزارة الخارجية الاثيوبية بذلك[٢٠] .

كشفت التقارير الصادرة عن فريق التقييم التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية في اثيوبيا ، عن بوادر ازمة غذائية في اثيوبيا ، لوجود نقص حاد في المساعدات الغذائية المخصصة للمناطق الشمالية من اثيوبيا ، شمل النقص في الحبوب والحليب والزيوت المقدم ضمن برنامج الاغاثة الدولية ، مع توقع استمرار الازمة لثلاثة اشهر قادمة ، وعد ذلك مؤشراً مبكراً على تفاقم تداعيات الجفاف ، قد يتجاوز حدود الموسم ويتحول الى تهديد حقيقي لحياة السكان ، و في ضوء تلك المعطيات اوصى فريق الوكالة وبالتنسيق مع السفارة الامريكية في اثيوبيا ، بان تنظر الادارة الامريكية في الموافقة على ارسال شحنة عاجلة من المساعدات متكونة من (١٥٠٠٠) طن من الحبوب و(٣.٣٠٠)طن من الزيوت و (١.٢٠٠) طن من الحليب ، وقد عكست تلك التوصيات ادراك الادارة الامريكية لخطورة الوضع الغذائي في اثيوبيا وان نقص الامدادات من شأنه ان يفاقم الازمة وتزداد معاناة السكان المتضررين ، الامر الذي يستلزم تدخلاً دولياً فاعلاً لتوفير اغاثة ودعم دوليين لتلافي حدوث مجاعة كبيرة [٢١].

ولغرض الاطلاع على الوضع الاثيوبي اجرى بيتر ماكفرسون Peter Mc Pherson [٢٢] مدير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية زيارة ميدانية إلى اثيوبيا في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٨٤ لتقييم الوضع الانساني الناجم عن الازمة الغذائية التي ضربت البلاد ، وعدت تلك الزيارة محطة مهمة في ادراك الادارة الامريكية لحجم الازمة ، واتاحت الفرصة لمسؤوليها للوقوف على تداعيات الجفاف ونقص الغذاء وما انتجه من كارثة انسانية ، و نقل إلى الادارة الامريكية مشاهداته الميدانية موثقاً ذلك بصور اظهرت الآثار الحادة لسوء التغذية لاسيما على الاطفال الذين كانوا اكثر الفئات تضرراً من المجاعة [٢٣] .

لم تقتصر زيارة ماكفرسون على بعدها الانساني ، بل كان لها اثراً في توجيه الموقف الامريكي تجاه الازمة الاثيوبية ، اذ عقد اجتماعاً بعد عودته مع الرئيس الامريكي رونالد ريغان (Ronald Reagan)[٢٤] قدم خلاله عرضاً عن حجم الكارثة الانسانية التي ضربت اثيوبيا ، فاكد الرئيس ريغان خلال ذلك ان الاعتبارات الانسانية ينبغي ان تتقدم على الخلافات السياسية وهو ما انعكس

من خلال جهود الاغاثة وتوسيع نطاق المساعدات المقدمة لاثيوبيا خلال تلك المرحلة [٢٥]. وربما ارادت الادارة الامريكية عن طريق تقديم المساعدات إلى اثيوبيا سحب البساط من تحت اقدام الاتحاد السوفيتي الذي ارتبط بعلاقات متماسكة مع النظام الاثيوبي .

وفي سياق مناقشة المخاطر التي ألمت بالامن الغذائي الاثيوبي عقد بيتر ماكفرسون اجتماعاً مع الامين العام للامم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار (Javier Pèrez de Cuèllar)[٢٦] وآخرين _ في مقر الامم المتحدة في نيويورك _ في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٨٤ ، وناقش المجتمعون الازمة الاثيوبية التي بدأت تتصاعد حدتها وتستقطب اهتماماً متزايداً على المستوى الدولي ، اذ عرض ماكفرسون مشاهداته خلال زيارته لاثيوبيا ، مشيراً الى تقييمه للوضع الانساني المتردي الذي شهده في مخيمات توزيع المساعدات الغذائية ، ناقلا تقييم الخبراء لاحتياج اثيوبيا ما يقارب مليون طن من المساعدات الغذائية حتى ايلول من عام ١٩٨٥ [٢٧] . ويتضح من ذلك ان الادارة الامريكية عملت على تفعيل قنواتها الدبلوماسية وتعبئة الجهود الدولية لضمان تدفق المساعدات الانسانية لاثيوبيا التي عانت من ازمة غذائية خانقة ، والتي القت بظلالها على على كافة القطاعات التنموية والاقتصادية في البلاد .

اوضح ماكفرسون المشكلات التي اعترضت طريق تقديم المساعدات الانسانية التي استهدفت تلبية احتياجات حوالي سبعة ملايين اثيوبي كانوا مهددين بالمجاعة ، ولم يقتصر التحدي على توفير الغذاء فحسب ، بل شمل ضعف القدرات اللوجستية داخل البلاد ، اذ تم تقييم تلك القدرات على نقل نحو (٥٠٠٠٠)طن شهرياً ، لذا شدد ماكفرسون على ضرورة مساهمة الدول المانحة بشكل فعال فضلاً عن تطوير آليات التنسيق الدولي للحد من مخاطر المجاعة [٢٨].

وفي اطار جهود ماكفرسون الرامية لتحشيد الدعم الدولي ، اقترح عقد اجتماع سعياً لايجاد تنسيق وتعهدات لايصال المساعدات الى اثيوبيا خلال اسبوعين ، على ان يعقب ذلك اجتماعاً في كانون الثاني من عام ١٩٨٥ لمناقشة الازمات المرتبطة بالجفاف الذي اجتاح دولاً افريقية اخرى ، كما اشار الى حث الادارة الامريكية الدول المانحة على عقد اجتماعات مكثفة وتعزيز الاهتمام بالازمة الانسانية في افريقيا ، مؤكدا على حجم الالتزام الامريكي تجاه القارة الافريقية ، وان الادارة الامريكية خصصت في بداية كانون الاول عام ١٩٨٥ ما يقارب (٢١٥) الف طن متري من المساعدات الغذائية لافريقيا وبلغت قيمتها نحو (١٩٠) مليون دولار وتعد هذه زيادة ملحوظة مقارنةً بعام ١٩٨٤ اذ بلغت فيه قيمة المساعدات (١٧٠) مليون دولار [٢٩].

وفي الاجتماع نفسه اعرب الامين العام للامم المتحدة بيريز دي كويلار عن تقديره للمبادرة الامريكية مشيراً انه تأثر بالاوضاع التي شهدها في اثيوبيا اثناء زيارته في السابع عشر من

تشرين الثاني ١٩٨٤ ، مبيناً ان زيارته كانت في ظل ترتيبات امنية مشدده فرضتها الحكومة الاثيوبية والتي منعته من رؤية المشهد الحقيقي للأزمة الغذائية التي تشهدها البلاد ، وقيمكويلارالابعاد السياسية للازمة موضحاً ان النظام السياسي الاثيوبي نظر الى المجاعة بوصفها تهديدا لاستقراره السياسي ، وذلك لان مجئ الرئيس مريام ارتبط بسقوط النظام الذي سبقه جراء فشل الأخير في التعامل مع ازمة الجفاف التي اجتاحت البلد في بداية سبعينات القرن العشرين ، مشيراً الى ان النظام الاثيوبي الحاكم مدركا تزايد الحاجة للتعاون مع الدول الغربية للحصول على المساعدات التنموية لاسميا في ظل التحديات الاقتصادية التي تعصف بالبلاد [٣٠].وهكذا يتضح ان رؤية الامم المتحدة قد توافقت مع وجهة النظر الامريكية بشأن ضرورة الاسراع في مواجهة مخاطر االمجاعة في اثيوبيا .

وفي ختام الاجتماع اوضح ماكفرسون ان الادارة الامريكية تميز بين تقديم تلك المساعدات وبين تقديم الدعم التنموي للحكومة الاثيوبية ، في ظل التحفظات الامريكية تجاه نظام الرئيس مريام ، وعكس ذلك المشهد الطبيعة المعقدة للازمة في اثيوبيا ، والتي تداخلت فيها الاعتبارات الانسانية بالحسابات السياسية والاستراتيجية خلال حقبة الحرب الباردة[٣١] ، اذ لم تكن الولايات المتحدة على وفاق مع النظام الاثيوبي الحاكم ، لانضمامه للمعسكر المناوئ في خضم الحرب الباردة التي كانت بين المعسكرين الغربي والشرقي ، وبقيت تلك الازمة الانسانية خارج اطار الاعلام الغربي الذي كان ينأى بوسائله الاعلامية عنها ، حتى ظهور تقرير لقناة (BBC) البريطانية الذي قدم تقريراً حول المجاعة التي ضربت المدن الاثيوبية ، فكان ذلك بداية مبادرات اعلامية اخرى لتوعية الناس بما مرت به القارة الافريقية عموماً واثيوبيا بالتحديد من ازمة غذاء في حين ان فائض الحبوب يتعفن في المخازن لدى الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية ، واطلقت حملة للتبرعات وضغطاً اعلامياً جعل الدول الغربية تستجيب لتلك النداءات الانسانية ومناشدات الاغاثة في الاعلام الغربي [٣٢] . وهو الامر الذي اضفى بعداً انسانياً على الازمة في انها وكيفية تعامل المجتمع الدولي معها .

وعلى الرغم من التحركات الامريكية والاحصائيات والدراسات التي معتها عن الازمة الا ان الادارة الامريكية لم تتبنى موقفاً واقعيا وملموساً الا بعد تحت وطأة الضغط الاعلامي وحملات التعبئة داخل الكونغرس ، فضلا عن حملة الانتقاد التي شنها الحزب الديمقراطي تجاه الادارة الامريكية وتباطؤها هذا ما اجبرها على تبني خطوات اكثر جدية [٣٣].

لم تغب الولايات المتحدة الامريكية عن الساحة الافريقية بل كانت مراقب دائم للتطورات ، اذ كشفت وثائق مجلس الامن القومي (NSC) بتقرير استخباراتي قدم للادارة الامريكية في الثامن

عشر من كانون الاول ١٩٨٤ ، قدّر حدة المجاعة في اثيوبيا انها وصلت إلى حدود غير مسبوقة، وان (١٤-٢٠) مليون انسان عرضة للخطر بحلول العام القادم ، وسط قصور دولي وتقاعس سوفيتي عن تقديم المساعدات الانسانية حتى للدول الموالية له ، وقد بين التقرير ان الحل يكمن في النهوض بواقع الانتاج الغذائي وتغيير السياسات المحلية والمتمثلة بتحرير اسعار المنتجات الزراعية والغاء مجالس التسويق التي تسيطر عليها الدولة [٣٤].

فوضعت الادارة الامريكية عبر مراجعات مجلس الامن القومي دراسة بعنوان "الغذاء من اجل التقدم "مثلت استراتيجية متعددة الابعاد لمواجهة المجاعة في افريقيا ، وفي سياق ذلك شكل مدير الاستخبارات المركزية الامريكية(CIA) ويليام ج كيسي[٣٥] (William G. Casy) فريق عمل رفيع المستوى ، لصياغة برنامج يعرض على الكونغرس الامريكي والدول الحليفة ، بهدف حشد الدعم الدولي وضمان تنسيق الجهود المشتركة [٣٦].

واستجابة لتلك الازمة تخطت الاستراتيجية الامريكية حدود الدعم الاغاثي وتقديم المساعدات المؤقتة ، متجهة نحو تبني اجراءات لاحداث تغييرات جذرية فاعلة في البنى الاقتصادية للدول المتضررة ، بهدف التخفيف من حدة الازمة الغذائية في افريقيا من خلال اعتماد مبادرة "الغذاء من اجل التقدم" لتحفيز الاصلاح الزراعي القائم على مبادئ السوق الحرة والعمل على انشاء قدرة مركزية للتنبؤ بالمجاعات وايجاد خزين مسبق في دول العالم الثالث ، واستحداث منصب سفير للمعونة الغذائية ، وربط المساعدات الطارئة بالدول الراغبة باحداث تغييراً واصلاحاً في السياسات الاقتصادية المتبعة بهدف منع تكرار الازمة [٣٧] .

وفي السايق نفسه بذلت الادارة الامريكية جهودا دبلوماسية حثيثة لعقد هدنة غذائية في المناطق الخاضعة لحركات التمرد ، رافق ذلك توجيه اصابع الاتهام نحو الحكومة الاثيوبية بأن سياستها تسببت في المأساة ، واوضحت انها اذا ما قررت تقديم مساعدات ضخمة فعليها ان تجعل مساعداتها فعالة وتشمل جميع مناطق البلاد [٣٨] .

وهكذا بلغت المجاعة الافريقية ذروة الاهتمام الاعلامي الدولي ، ومثل ذلك فرصة للولايات المتحدة الامريكية التي رأت من الازمة منصة استراتيجية لاعادة تموضعها عالمياً ، اذ وظفت الازمة لتعزيز زخمها الدبلوماسي ، ومكانتها في قيادة ملف الاغاثة الدولية ، وقدم موظفو الادارة الامريكية عدد من المقترحات التي قضت باستحصال موافقة عاجلة اتاحت سحب مبالغ مالية كاجراء طارئ لمواجهة الازمة في افريقيا [٣٩].

من جانب اخر ادركت الادارة الامريكية وقع الازمة الغذائية في افريقيا على وعي الشعب الامريكي وتوافق رأي الحزبين الجمهوري والديمقراطي الحاكمين في الكونغرس فيما يخص تلك

المجاعة ، ذلك ما جعل موظفي الادارة الامريكية يطرحون مقترح استغلال ذلك التوافق والتعاطف الشعبي والكشف عن حزمة مساعدات امريكية وتوظيف ذلك في المناورات السياسية وتوجيه الرأي العام والاستفادة القصوى من زخم التغطية الاعلامية ، لتحقيق مكاسب سياسية وانسانية في ظل الازمة الراهنة [٤٠]. وبذلك يتضح ان الادارة الامريكية ارادت تحقيق مجموعة اهداف في آن واحد وبما يخدم المصالح الامريكية العليا في العالم عموماً ومنطقة القرن الافريقي على وجه الخصوص .

كانت الاستجابة الامريكية لمواجهة المجاعة الافريقية تحولا استثائياً في تاريخ المساعدات الانسانية ، امتازت بضخامة الموارد المرصودة وسرعة التحرك الاداري ، اذ خصصت في السنة المالية لعام ١٩٨٤ ميزانية بلغت (١٧٢) مليون دولار ، لمكافحة آثار الجفاف في القارة ، ومثل المبلغ نصف اجمالي المساعدات الغذائية التي قدمتها الدول المانحة في عام ١٩٨٣ ، ولم تقف السياسة الاغاثية التي تبنتها ادارة ريغان عند ذلك الحد بل حافظت على وتيرة تصاعدية اذ رصدت في الاشهر الاولى من عام ١٩٨٥ نحو (٢٥٠) مليون دولار لدعم قطاعي الاغذية والاغاثة الطارئة ، وبرهنت تلك التدفقات المالية المتوالية على استشراف سياسي مبكر لخطورة الازمة من صناع القرار في واشنطن ، مما جعلهم يتجاوزون الاطر البيروقراطية التقليدية سعياً في احتواء كارثة انسانية [٤١]. والسؤال الذي يطرح هنا هل كانت مرامي ادارة ريغان في تحركاتها تجاه الازمة مساع انسانية ، ام ان الأمر بُني على ابعاد استراتيجية تخدم النفوذ والسياسة الامريكيتين؟

انتقلت الاستراتيجية الامريكية الى حيز التنفيذ الميداني بعد تجاوزها سياق التخطيط المالي والنظري ، وذلك من خلال مد جسراً جوياً مكثف لايصال المساعدات إلى السودان ، وهي الخطوة التي سبقت المداولات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة ، وبتسارع وتيرة المجاعة واتساع نطاقها الجغرافي ، اعادت الادارة الامريكية إلى هيكلة المنظومة الادارية المكلفة بالاغاثة ، وتعيين شخصيات جديدة اكثر فاعلية بمنحهم صلاحيات اوسع تجاوزت القيود البيروقراطية ، كان على راسهم بيتر ماكفرسون بوظيفة منسق رئاسي لشؤون الاغاثة في حالات الكوارث والهدف من تلك التغييرات هو تسريع وتيرة اتخاذ القرار للاسراع في تدفق شحنات الاغاثة دون تلكؤ [٤٢] .

وببلوغ المجاعة الافريقية ذروتها ، ادركت الادارة الامريكية ان الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة لم يعد يواكب الاحتياجات الفعلية على ارض الواقع ، مما فرض ضرورة طرح حزمة تمويل اضافية بمبلغ(٦٠٠) مليون دولار كملحق للموازنة ، وكان لذلك الاجراء بعداً استراتيجياً ، تمثل

برغبة واشنطن في توجيه تعاطف الرأي العام والمؤسسات الانسانية لاستدامة الدعم السياسي الداخلي لبرامج الاغاثة [٤٣].

وبتصاعد وتيرة الازمة واتساع رقعتها لتشمل عدد من الدول الافريقية في مطلع كانون الاول ١٩٨٤ ، باتت المجاعة حديث الاعلام العالمي في الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية ، فما كان امام الادارة الامريكية الا ان تسعى إلى تعزيز سبل الاستجابة الامريكية على المستويين الانساني والاعلامي ، اذ قدم ماكفرسون فيما يخص ذلك حزمة من الفعاليات طالباً مشاركة الرئيس والسيدة الاولى نانسي ريغان (Nancy Reagan) [٤٤] في البيت الابيض فيها ، فقدمت الاخيرة شكرها للشعب الامريكي بشأن الدعم السخي الذي قدمه الشعب الامريكي وشرحت فيها حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى اثيوبيا ودول افريقية اخرى ، مع دعوة للتبرع النقدي الخاص عبر منظمة انتراكشن (interaction) [٤٥] بوصفها احدى القنوات المهمة العاملة على ايصال الدعم إلى المتضررين ، وفي السياق نفسه اقترح ماكفرسون ان تكون ازمة المجاعة ضمن برنامج خطابه الاذاعي الاسبوعي ، وذلك لتوظيف الازمة التي تزامنت مع موسم الاعياد المسيحية ، اذ تشهد تلك المدة في السنة ارتفاعا في الانشطة الخيرية ، ذلك بهدف تعزيز الوعي الجمعي بحجم الكارثة الانسانية الملمة بافريقيا عامة واثيوبيا خاصة ، فضلا عن احاطة الصحف الامريكية بأهتمام الادارة الامريكية وذلك لتوضيح السبل التي ممكن ان يسلكها القطاع الخاص الامريكي للاسهام في تخفيف الازمة [٤٦]. يتبين من ذلك ان الادارة الامريكية قد بذلت جهوداً حثيثة للحد من آثار الازمة الانسانية والمجاعة في اثيوبيا ، اذ سلكت عدة طرق لتقديم المساعدات الانسانية التي تمكنت عن طريقها من اعادة نفوذها في اثيوبيا وهو ما سنلاحظه لاحقاً .

وجه شيستر أ. كروكر (Cheaster A. Crocker) [٤٧] مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون افريقيا مذكرة الى جورج ب. شولتز George P. Shultz[٤٨] وزير الخارجية تناول فيها التحديات المرتبطة بايصال المساعدات الانسانية إلى الشمال الافريقي الذي كان تحت سيطرة حركات التمرد ، في ظل تفاقم ازمة المجاعة واتساع نطاقها ، اذ اشارت المذكرة الى وصول مساعدات الولايات المتحدة الامريكية والدول المانحة إلى اعداد كبيرة من السكان المتضررين من المجاعة في مراكز التغذية الواقع في المناطق المسيطر عليها من الحكومة الاثيوبية الا ان المناطق المتنازع عليها بين الحكومة وحركات التمرد ظلت خارج نطاق المساعدات بسبب العمليات العسكرية وتأزم الوضع الميداني [٤٩]

حشدت الولايات المتحدة الامريكية وسائل الاعلام الغربية لايجاد تغطية اعلامية دولية وتوجيهها لتسليط الضوء على الابعاد السياسية للازمة واتهام الحكومة الاثيوبية باستخدام الغذاء كأداة للضغط على السكان في المناطق الاثيوبية التي تقع تحت سيطرة المتمردين ، وفي السياق نفسه فان الجماعات المتمردة بدورها قامت بتدمير الشحنات الغذائية التي كانت مخصصة لسكان المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة ، فبات المشهد الانساني اكثر تعقيداً [٥٠] .

وفي غضون ذلك بذلت الادارة الامريكية جهوداً في سبيل تخفيف حدة الازمة وتوسيع نطاق عمليات الاغاثة في المناطق المتأثرة بالنزاع ، وذلك من خلال ممارسة ضغوطها على الحكومة الاثيوبية ، غير انها لم تحقق النتائج المرجوة ، الا انها لم تتراجع وتوصلت في نهاية المطاف إلى اتفاق مع الاخيرة في في اواخر ١٩٨٤ ، تضمن بموجبه التزام الحكومة الاثيوبية بدعم جهود ايصال المساعدات إلى مختلف انحاء البلاد ، لكن الاتفاق لم يجد نفعاً على ارض الواقع مما اضطر الولايات المتحدة الامريكية إلى السعي لايجاد آلية بديلة لضمان وصول امدادات الاغاثة إلى المحتاجين ، اذ اتجهت إلى دعم خطوط الاغاثة والامدادات عبر الحدود السودانية ، اذ خصصت ما قيمته (٢٠.٧) مليون دولار من المساعدات الغذائية والمالية للمناطق الخاضعة للجماعات المتمردة ، وتخصيص مبلغ (٦) مليون دولار لشراء الحبوب من الاسواق المحلية في غرب تغيراي ، وتمت تلك المساعي بالتعاون مع عدد من المنظمات الانسانية الدولية منها منظمة الاغاثة اللوثرية العالمية (Lutheran world Relief)[٥١] ومنظمة ميرسي كوربس (Mercy Corps) [٥٢]واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، موظفة امكانية تلك المنظمات للوصول إلى المناطق المتضررة دون اقامة علاقات رسمية مع الاطراف المسلحة[٥٣] .

ارسلت وزارة الخارجية الامريكية برقية عاجلة في الثالث عشر من كانون الاول ١٩٨٤ إلى الوفد المرافق لوزير الخارجية الامريكية جورج شولتز في لشبونة ، تضمنت عدد من المقترحات لايجاد سبل للتعامل مع المجاعة التي عصفت باثيوبيا ، وتزامنت تلك الخطوة الامريكية مع زيارة الرئيس الاثيوبي منغستو هيلا مريام إلى الاتحاد السوفيتي ، في ظل تزايد القلق الدولي من انتشار المجاعة وتلكؤ وصول المساعدات الانسانية إلى المناطق الواقعة تحت وطأة النزاع المسلح ، لاسيما بعد تقييم الولايات المتحدة للوضع في اثيوبيا بان عدد المتضررين قد يصل إلى (٣) ملايين شخص ، وان معظمهم محاصرون خلف خطوط المتمردين في اريتريا وتيغراي وولو ، فكان يموت في تلك المناطق قرابة ما يقارب (١٧٠٠) انسان يومياً ، مما أدى إلى تفاقم الوضع ، وشهدت البلاد هجرات جماعية بتجاه السودان ، وكانت تلك التطورات الخطيرة التي المت باثيوبية

ليست وليدة الجفاف فقط ، وانما نتيجة اعاقة الحكومة و الجماعات المتمردة عملية نقل الامدادات الغذائية بين الجانبين لاسباب سياسية بحتة [٥٤].

وعليه تبنت الادارة الامريكية مقاربة تقوم على فصل المساعدات الانسانية عن الحرب الاهلية ، اذ دعت البرقية الى اعداد دراسة عاجلة حول امكانية ايجاد ممر انساني آمن يسمح من خلاله ايصال المواد الغذائية والمساعدات الطبية إلى المناطق المنكوبة ، وذلك بتذليل الصعوبات من خلال الاتفاق بين الطرفين المتنازعين ، وشملت الرؤية الامريكية توفير ممر آمن لانتقال اللاجئين وحمايتهم وضمان وصولهم الى مراكز الاغاثة داخل اثيوبيا فضلا عن المهاجرين من اثيوبيا باتجاه السودان ، والتشديد على استحصال موافقة ضمنية من اثيوبيا بعدم عرقلة عمليات النقل عبر الحدود من السودان إلى مناطق التمرد[٥٥] .

اقرت تلك البرقية بوجود تحديات تجابه تنفيذ ماجاء من مقترحات في ظل رفض الحكومة الاثيوبية التفاوض مع الجماعات المتمردة ، فضلا عن اعتراض حكومة منغستو رسمياً على برامج التغذية عبر الحدود ، ومع ذلك فقد اشارت البرقية إلى وجود سوابق يمكن البناء عليها ، تمثلت بالسماح للجنة الدولية للصليب الاحمر العمل في المناطق الساخنة والمتضررة ، فضلاً عن عدم عرقلة منظمات انسانية اخرى قامت بايصال المواد الغذائية ، وعليه سعى موظفو الادارة الامريكية هناك إلى توظيف القنوات الدبلوماسية وايجاد ضغط دولي لتذليل الصعاب امام عمل المنظمات الانسانية الدولية هناك [٥٦].

ولتحقيق اهدافها ركزت الاستراتيجية الامريكية حيال ازمة اثيوبيا على استمالة الاتحاد السوفيتي الذي تمتع بتأثير مباشر في دوائر صنع القرار الاثيوبية ، مستندة على التصريحات التي ادلى بها الزعيم السوفيتي قسطنطين تشيرنينكو (Konstantin Ustinovich Chernenko)[٥٧] في مقابلة صحفية في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٨٤ ، اذ اشار الى امكانية التعاون بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي في مواجهة تداعيات الجفاف ، الامر الذي عدته الادارة الامريكية مدخلا دبلوماسياً يمكن البناء عليه ، الا انها لم تكن تسعى إلى اقامة عمليات مشتركة امريكية _ سوفيتية في ادارة عمليات الاغاثة ، وانما اختباراً لمدى استعداد الاتحاد السوفيتي لتوظيف نفوذه في مواجهة الازمة الانسانية المتفاقمة في اثيوبيا [٥٨].

وفي اطار تلك المقاربة قررت الادارة الامريكية ابلاغ الحكومة الاثيوبية مسبقاً بانها وظفت القنوات الدبلوماسية المتاحة مع اطراف دولية على راسهم الاتحاد السوفيتي لايجاد ممرات آمنة لايصال المساعدات إلى ملايين المدنيين المتضررين من النزاع والمجاعة ، ويعزى ذلك الاجراء إلى خشية واشنطن من ان يعمد النظام الاثيوبي الى تفسير التحرك الامريكي بصورة تضعف

فرص التوصل إلى تفاهمات سياسية اوسع ، وان انخراط الاتحاد السوفيتي في عملية الاغاثة لم يعد يمثل خياراً دبلوماسياً فحسب ، بل بات ضرورة فرضها تفاقم حدة الازمة في ظل تزايد الضحايا [٥٩].

إلى جانب ماتقدم بادرت الولايات المتحدة الامريكية بفتح قنوات الاتصال الدبلوماسي مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، والبابا ، وممثل الامم المتحدة في اثيوبيا ، حاثة جميع من ذكر على بذل الجهود وتذليل العقبات لايجاد سبيل آمن وفرض ضغط دولي لاجبار طرفي النزاع على التعاون مع المنظمات الانسانية لادخال المساعدات الانسانية ، ومثل الاتحاد السوفيتي المحور الاهم في التحركات الدبلوماسية الامريكية الرامية لمعالجة ازمة اثيوبيا ، اذ كان لدى الولايات المتحدة الامريكية احاطة تامة حول عمق النفوذ السوفيتي وتأثيره على الرئيس الاثيوبي مريام ، وتزامنت الجهود الامريكية مع زيارته المرتقبة لموسكو والمزمع القيام بها في الثالث عشر من كانون الاول عام ١٩٨٤ [٦٠].

اعدت الادارة الامريكية توجيهاتها التي ارسلتها إلى سفارتها في موسكو للتواصل مع الحكومة السوفيتية قبيل الزيارة المرتقبة للرئيس الاثيوبي مريام محاولين استثمار النفوذ السوفيتي لدى القيادة الاثيوبية ، اذ وجهت الادارة الامريكية سفارتها بان تستخدم عدد من النقاط والمقترحات لاستمالة الاتحاد السوفيتي وحثه على الضغط على حكومة اثيوبيا منها تعثر جهود الاغاثة نتيجة استمرار العمليات العسكرية في المناطق المنكوبة لاسيما اريتريا وتيغراي ، مشيرة الى اسهام طرفي النزاع في عرقلة تدفق المساعدات الغذائية ، وان التوصل إلى تفاهم مؤقت بين طرفي النزاع ممكن ان يخدم الاغاثة الانسانية من خلال وصول المساعدات الغذائية لجميع المناطق دون تمييز ، وان القلق تجاه الازمة لم يقتصر على الولايات المتحدة الامريكية بل شاركتها فيه المنظمات الدولية والهيئات الانسانية والدول المانحة [٦١].

ومما لا شك فيه كان لادارة ريغان رؤية حول امكانية الاتحاد السوفيتي ومن خلال علاقته الوثيقة مع الحكومة الاثيوبية وثقله الدولي ان يؤدي دوراً فاعلاً في الازمة الاثيوبية ، فعزمت على توظيف ذلك التأثير للضغط على مريام لايجاد ممر آمن لايصال المساعدات وضمان عدم عرقلة نقل المواد الغذائية او المدنيين الباحثين عنها لاسيما استخدام النقل عبر السودان ، على ان تتولى المنظمات الانسانية غير الحكومية مسؤولية توزيع المساعدات ، كما شددت الادارة الامريكية على ان الاهتمام الامريكي نابع من اعتبارات انسانية بحته وينسجم مع ما اطلقته وسائل الاعلام الدولية وشخصيات معروفة دوليا من دعوات لايجاد ممرات آمنة لانقاذ المتضررين من المجاعة [٦٢].

وفي الاطار نفسه ، وجهت وزارة الخارجية الامريكية سفارتها في اديس ابابا الى طرح تلك المقترحات على المسؤولين الاثيوبين من موظفي وزارة الخارجية الاثيوبية قبيل مغادرة رئيسهم الى موسكو ، مع التشديد على ايضاح مسألة عدم التدخل بالشأن الداخلي الاثيوبي او المساس بوحدة الاراضي الاثيوبية ، وان الدعوة الامريكية هي من اجل ايصال الغذاء للحد من ازمة المجاعة ، وقد ابدى الاثيوبيون استعدادهم لتذليل العقبات وبذل المزيد من الجهود لايصال المساعدات إلى مختلف انحاء البلاد ، وبالمقابل اكدت الادارة الامريكية على مبدأ "فصل الغذاء عن السياسة " مشيدة بالجهود التي بذلت من الحكومة الاثيوبية بالتعاون مع الجهات المانحة لتحسين البنية اللوجستية لعمليات الاغاثة [٦٣]. تبين من خلال ما تقدم ان الولايات المتحدة قد تمكنت من دفع المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لوأد الازمة والقضاءء على المجاعة ، وشكل ذلك البداية لانطلاق عدة مبادرات امريكية لتطويق الازمة .

ثالثاً : مبادرات الادارة الامريكية في توفير الاغاثات الانسانية لاثيوبية

سعت الادارة الامريكية إلى ايجاد سبلاً اكثر فاعلية لحل مشكلة الازمة الازمة الغذائية الاثيوبية بشكل خاص والافريقية بشكل عام ، وجه الرئيس ريغان فريقاً مختصاً بمهمة وضع برنامج لايجاد سبل اكثر فاعلية لمواجهة المجاعة في افريقيا ، ولم تقتصر مهمة الفريق على معالجة حالات الطوارئ والنقص الغذائي ، بل شملت مواجهة التحديات في الاشكالات البنيوية طويلة الامد ، والنظر في مدى فاعلية برامج المعونة المقدمة من الولايات المتحدة ونظيراتها من الدول المانحة ، في التخفيف من وطأة الازمات[٦٤] .

انصب اهتمام الفريق الامريكي المكلف حول الكشف عن الآلية التي يمكن ان تتبناها الادارة الامريكية للحد من الخسائر البشرية التي تخلفها المجاعات في دول العالم الثالث ، وتوصل الفريق إلى جملة من التوصيات ، تمثلت بالعمل على تسريع وتيرة ايصال المواد الغذائية الى البلدان المنكوبة وتوزيعها بطريقة تضمن ايصالها الى مستحقيها ومحاولة تطوير جودة المعلومات التي تخص سلاسل الامداد والنقل لتكون اكثر دقة للتنبؤ بالازمات الغذائية قبل تحولها الى مجاعة وازمة انسانية ، وشددت على تقوية اواصر التعاون الدولي من خلال المنصات الحكومية والسعي لرفع مستوى الوعي محلياً ودولياً بطبيعة الازمات وحجم الجهود الامريكية المبذولة [٦٥].

ترجمت الادارة الامريكية تلك التوصيات إلى عدد من الخطوات اهمها [٦٦]:

١.الدعوة إلى بناء مخزون احتياطي من الحبوب بموجب قانون (٤٨٠)[٦٧] في عدد من المواقع المنتقاة في الدول النامية ، لتكون جاهزة للتوزيع الفوري عند حدوث مجاعة .

٢.تأسيس صندوق رئاسي طارئ بقمية (٥٠)مليون دولار ، يمنح الادارة الامريكية تحركا سريعاً في حال تفاقم النقص الغذائي في اي دولة في العالم .

٣.اقتراح بان تتحمل الولايات المتحدة الامريكية تكاليف الشحن البحري للمساعدات المقدمة ، وتمويل نفقات النقل والتوزيع الداخلي في الدول الفقيرة وذلك لضمان وصول المعونات الى الفئات الاكثر احتياجاً .

٤.تطوير الاسلوب التحليلي المعتمد لدى وزارة الزراعة الامريكية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، بغية الوصول إلى تقديرات ادق لحجم الاحتياجات الطارئة .

٥.تشكيل فريق للعمل البحثي ويضم عدد من الوكالات تترأسه وزارة الزراعة من خلال لجنة تنسيق التنمية ، وينصب اهتمامها على ابتكار تنقيات تحليلية وايجاد قواعد بيانات متطورة للوصول الى قابلية التنبؤ بالازمات ، وتكليفها بالتنسيق مع الجهات المانحة الاخرى والمنظمات الدولية ، فضلا عن مراجعة المعرقلات اللوجستية المرتبطة بالنقل واقتراح حلول لها .

٦.على فريق التخطيط الذي يعنى بالشأن الدبلوماسي ان يجتمع لصياغة برنامج توعوي يصدر عن البيت الابيض وذلك بالتزامن مع مرور ثلاثين عام على سن قانون ٤٨٠ ، مما يعزز البرنامج التوعوي لدى الولايات المتحدة والعالم بشكل عام حول الجهود المبذولة لايصال المساعدات الغذائية مع واقع المجاعات التي حدثت في الدول النامية .

٧.استحداث لجنة استشارية في وزراة الخارجية الامريكية وتختص بالاستثمار الدولي والتكنلوجيا والتنمية ، تكون منصة لتلاقح الافكار والخروج برؤى مقاربة لتخطي ازمات الجوع .

٨.الطلب من الفريق المعني بالعمل القيام بمسألة التنسيق الدولي ، من خلال مواصلة البحث وايجاد وسائل التعاون الممكنة مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية فيما يخص المعونات الطارئة ، ويتم رفع التوصيات بخصوص ذلك في غضون شهرين .

٩.الدعوة لعقد اجتماع رفيع المستوى يجمع الدول المانحة لتعزيز عملية التنسيق الدولي في مواجهة الطوارئ الغذائية والابقاء على قنوات التفاوض بين تلك الدول .

وروعي ان يتم تمويل الاجراءات عن تلك المقترحات من تخصيصات الميزانية للمساعدات للسنة المالية ١٩٨٥ وما يليها من السنوات ، ويتولى الامر فريق مختص يعمل في كنف فريق العمل المكلف من الامن القومي ، بتوقيع الرئيس رونالد ريغان [٦٨].

يتضح من ذلك ان ادارة ريغان عملت على استنفار الجهود الامريكية والاستجابة الفعلية باطلاق المبادرة الشاملة في كانون الثاني ١٩٨٥ ، اذ عملت الادارة على بناء اطار مؤسسي لوجستي للتعامل مع الازمات ، قبل تدويل الازمة وعدها قضية اعلامية انسانية عالمية ، كما عكس

توجه الادارة الامريكية الى توظيف الاغاثة الانسانية وربطها بالاهداف التي تروم تحقيقها ، مثل تعزيز الحضور الدولي وتطوير التعاون مع الجهات المانحة والمنظمات الانسانية وتوظيف الدبلوماسية وقطاع الاعمال في تعزيز مكانتها كلاعب رئيس في الاغاثة الغذائية العالمية [٦٩].

شهدت اثيوبيا اهتمام متنامي من وسائل الاعلام ، اذ سلطت الضوء على عمليات الاغاثة عبر الحدود ، مما جعل الادارة الامريكية تبين امام الاعلام ان تلك المساعدات تقدم حصراً من خلال منظمات انسانية مستقلة و غير سياسية ، وهدفها تلبية الاحتياجات الانسانية للسكان المتضررين ، وهي غير داعمة لاي طرف من اطراف النزاع الاثيوبي ، لكن الحكومة الاثيوبية واجهت تلك الخطوات الامريكية باعتراضات واعلنت رفضها لايصال المساعدات إلى اقليمي تيغراي واريتيريا عبر الحدود السودانية [٧٠].

لذا امام الادارة الامريكية ، خياراً وحيداً تمثل بالتوصل الى ترتيبات تتيح وقف الاعمال القتالية لاغراض انسانية ، مرجحا ان ذلك الخيار الاكثر فاعلية لضمان وصول المساعدات لجميع المتضررين ، مع الاقرار بوجود تحديات سياسية وامنية تواجه ذلك الهدف ، الا ان ذلك لم يثني الولايات المتحدة عن الاستمرار بتقديم المساعدات عبر قنوات مختلفة لدوافع انسانية ومسؤوليتها تجاه المتضررين من المجاعة [٧١].

وفي السياق ذاته ، اصدرت الادارة الامريكية في الثالث من كانون الثاني ١٩٨٥ توجيهاً لتطبيق قرار مجلس الامن القومي المرقم (١٥٦) ، اذ وظفت المساعدات الغذائية كاداة استراتيجية للتغيير السياسي والاقتصادي ، مستندة بذلك إلى دراستين اعدت بموجب قرار مجلس الامن القومي رقم (١-٨٤) ، الاول اعدها فريق كلف باقتراح مبادرات وبرامج جديدة لمعالجة المجاعات التي تضرب العالم الثالث ، والدراسة الثانية تناولت المساعدات الطارئة مقترحة عدد من النقاط التي بموجبها يمكن للادارة الامريكية تحسين الاستجابة للتعامل مع الازمات الغذائية ، غير انها تبنت الدراستين والبرامج التي طرحت وطبقت لم تعط نتائج فعلية ، وامتازت بالبطء كما هو حال مبادرة السياسة الاقتصادية الافريقية التي كان برنامجها يمتد لمدة خمس سنوات بميزانية (٥٠٠) مليون دولار ،وبرنامج المساعدات الغذائية رقم ٤٨٠ ، الذي لم يسفر عن اي اصلاحات زراعية ، فكانت تلك المبادرات دون المستوى المنشود من قبل الادارة الامريكية[٧٢] .

وعلى الرغم من التقدم البطيء في برنامج تقديم المساعدات الانسانية إلى الذين عانوا من خطر المجاعة في اثيوبيا ، اطلقت الادارة الامريكية مبادرة جديدة تحت مسمى " الغذاء من اجل التقدم " استخدمت فيها الموارد الغذائية كاداة ضغط وحافز في آن واحد ، لدعم دولا مهمة وبارزة تلتزم بتغيير سياستها الزراعية في اربع مجالات تمثلت في سياسة اسعار المنتجات الزراعية واصلاح

الاسواق وتحريرها وسياسة توريد وتوزيع المنتجات الزراعية ، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص ، وركزت تلك المبادرة على هدف اساسي تمثل باصلاح ملموس للسياسة الزراعية مدعما بموارد امريكية خلال مدة متوسطة الاجل ، تشمل معظم دول افريقيا جنوب الصحراء، وصممت تلك المبادرة بطريقة تخفف من المخاطر السياسية التي قد يواجهها قادة تلك الدول عند اجراء اصلاحات اقتصادية عميقة ، بالتوازي مع تعزيز مرونة الادارة الامريكية في مراجعة حصص الدعم السنوي من الاغذية وتعديلها بما يتناسب مع احتياجات وتقييم الاداء السنوي للدول المستفيدة ، وحددت بمدة زمنية قدرها اربع سنوات ، شملت ست إلى ثمان دول افريقية مستندة في اختيارها على دراسات تحليلية اعدت مسبقا من مجموعة الدراسات الوطنية الامريكية [٧٣] .

تبع اطلاق مبادرة الغذاء من اجل التقدم التي تبنتها ادارة الرئيس الامريكي ريغان ، وضع برنامج حول آلية التنفيذ ، اذ كلف موظفو مجلس الامن القومي مع فريق يضم ممثلين عن جهات وزارية ، واعطيت الاولوية لتنفيذ المبادرة ضمن البرامج والميزانيات القائمة [٧٤] .

اعلن الرئيس الامريكي ريغان في الثالث من كانون الثاني ١٩٨٥ عن تبني سياسة جديدة في مجال المساعدات الغذائية تتمحور حول دعم الدول المنكوبة في القارة الافريقية ممن ابدت التزامها بشأن السياسة الاصلاحية للزراعة ، وجاء ذلك بناء على التوصيات التي قدمها السفير الامريكي في مدغشقر روبرت كتنغ (Robert Keating) [٧٥] ، الذي كلفه الرئيس ريغان رئاسة اللجنة الفيدرالية لتقديم دراسة حول المجاعات في الدول النامية وفي اثيوبيا ، وتشخيص ازمات النقص الغذائي المزمنة ومعالجتها ، وعد ذلك مبادرة اولية لاقت استجابة جيدة من الكونغرس الامريكي والقطاع الزراعي الامريكي ، وسعى كيتنغ من خلال تلك الدراسة الى ارساء نهجاً مغايراً يتمثل بتوظيف المساعدات الغذائية كاداة داعمة للاصلاحات الاقتصادية والزراعية في الدول التي تعاني ازمات طويلة الامد ، فلم يقتصر البرنامج على توفير المعونات الغذائية بل شمل تهيئة الظروف لانجاح سياسات الاصلاح الزراعي ، والحد من التداعيات السياسية والاجتماعية المرافقة لتطبيقها ، وهدف البرنامج إلى تحقيق عدة اهداف منها لتعزيز الامكانات الامريكية في مساندة الحكومات التي تروم الانخراط في برامج الاصلاح الزراعي مع توفير التمويل الذي يدعم تنفيذ تلك المبادرات ، واخراج تلك المبادرات من اطر الضغوط السياسية والاقتصادية التي اثرت على توزيع المساعدات الغذائية في الدول المنكوبة ، فضلا عن التزام الادارة الامريكية امام كلاً من الكونغرس والرأي العام الامريكيين بتخصيص الفائض الزراعي لحل مشكلات الجوع في الدول النامية[٧٦] .

تضمنت السياسة الجديدة تخصيص ما يصل إلى (٥٠٠) الف طن سنوياً من المؤن والسلع الحكومية والتابعة لـ(مؤسسة الحفاظ على البيئة) ، ولمدة اربع سنوات متتالية ، لتوفير شبكة امن غذائي لعدد من الدول المختارة في العالم الثالث ، وتعد تلك السياسة مرحلة انتقالية نحو تبني سياسات زراعية اكثر انفتاحاً على آليات السوق [٧٧] .

وردت تفاصيل تلك الدراسة في قرار الامن القومي الامريكي رقم (١٥٦) والذي عنون بـ(المساعدات الغذائية الامريكية للعالم الثالث : برنامج الغذاء من اجل التقدم) اذ وجه مجلس الامن القومي بتفعيل ذلك القرار والعمل به ، الا انه لم يبت بميزانية وتمويل تلك المبادرة واوجه صرف الاموال لتنفيذ القرار ، مما جعل موظفو مجلس الامن القومي يطلبون بتشكيل لجنة تنظر بالامور التي تخص تفعيل القرار ، ومنها آلية التمويل ، فقامت اللجنة المعينة باعداد ورقة عمل ورفعها إلى مجلس مراجعة الميزانية [٧٨](Budget Review Board) ، وجوبهت المبادرة باعتراضات عدد من الدوائر المعنية بشأن التخصيص المالي الذي ابت عدد من الجهات الحكومية اقرار زيادة في الميزانية ودعت إلى الالتزام بتمويل المبادرة الرئاسية من التخصيص المالي للمساعدات الغذائية مؤكدين قناعاتهم بأن المبادرة لن يكون لها اثراً يذكر او اصلاحاً زراعياً حقيقياً ولا انهاء ازمة المجاعات في الدول المتضررة ، في حين رأى اخرون ان زيادة التخصيص المالي من شأنه انجاح المبادرة والتي تهدف الى انتشال القارة الافريقية من ازمات النقص الغذائي وبما يخدم المصالح الامريكية ، ومن ثم فان نجاح المبادرة مرهوناً بتوفير تخصيصات مالية اضافية [٧٩].

شهدت اثيوبيا تصاعداً ملحوظاً في الازمة الغذائية ، إذ عانى قطاع كبير من الشعب الاثيوبي من خطر المجاعة وتفشي الامراض والعديد من المشكلات التي قد تنجم عنها ، لذا اظهرت الادارة الامريكية اهتماماً اكبر بما جرى هنا وفي هذه الاطار ابرقت السفارة الامريكية إلى وزارة الخارجية الامريكية في الرابع من شباط ١٩٨٥ لتوضيح سير عملية الاغاثة في اثيوبيا بحسب رؤيته للمشهد الاثيوبي ، ذاكراً ان عدد السكان المهددة حياتهم بالخطر جراء المجاعة كان (٧٧٠٠٠٠٠) انسان ، واختلفت الاحصائيات الامريكية عن الاثيوبية التي اعلنت ان عدد السكان المهددة حياتهم قد بلغ (٩)مليون ، وقد اعتمدت الدول المانحة والامم المتحدة الرقم الادنى كأساس لخطط الاغاثة ، وقدرت كميات المواد الغذائية المطلوبة لسد حاجة المنكوبين بما لا يقل عن (١٣٠٠٠٠٠) طن من الغذاء ما بين حبوب واغذية تكميلية ابتداءً من كانون الاول ١٩٨٤ حتى كانون الاول ١٩٨٥ ، اي بمعدل شهري يقارب (١٠٠٠٠٠٠) طن ، وتوقع مجتمع المانحين انهم ماضون فعلياً في توفير تلك المتطلبات للحد من اتساع تلك الازمة ، وان تتحمل

الولايات المتحدة الامريكية نحو ثلث من اجمالي الكمية ، اما الثلثين المتبقيين فتتحملها الدول المانحة الاخرى ، وبين السفير الامريكي ان موافقة الادارة الامريكية على طلبه المتمثل برفع سقف البرنامج الحكومي إلى ما يتجاوز (٥٠٠.٠٠٠) طن متضمنة المساعدات العابرة للحدود ، بشرط عبورها من الجانب السوداني إلى الشمال الاثيوبي ، في هذه الحالة ستفي الولايات المتحدة بالتزاماتها ، وفي السياق ذاته اشعر السفير الامريكي في وزارة الخارجية ادارته بأن الكمية الكبيرة التي رصدت كمعونات غذائية وصلت إلى اثيوبيا وبلغت شحنة كانون الثاني ١٩٨٥ (١٧٥٠٠٠) طن ، ورجح ان تصل الشحنات إلى (٤٤٠٠٠٠) طن خلال الربع الاول من سنة ١٩٨٥ ، وبذلك تكون قد تضاعفت كمية المعونات عن ما قدم في سنة ١٩٨٤ ، ومن جانب آخر وفي اطار الامدادات الغذائية ، فان اثيوبيا واجهت مشكلة في استيعاب الشحنات الواصلة إلى الموانئ إذ ان الموانئ المستخدمة لافراغ الشحن عانت من ضغط حقيقي لان كمية الشحنات فاقت استيعابها ،اذ بلغت طاقتها الاستيعابية (١٣٥٠٠٠) طن ، ذلك ما جعل فريق الاستغاثة يواجة صعوبة في تفريغ الشحنات ونقلها من الموانئ ، ومما فاقم الامر سوءاً ان الحكومة الاثيوبية منحت السفن السوفيتية التي قدمت محملة بالاسلحة اولوية في تفريغ شحناتها ، على حساب السفن المحملة بالمواد الغذائية [٨٠].

وفي ظل المعرقلات التي واجهت فرق الاغاثة فضلا عن ازمة الموانئ ، كان هناك شحة في الشاحنات الناقلة للمواد الغذائية إلى المدن الاثيوبية اذ تمتلك الحكومة الاثيوبية اسطولا من الشاحنات يبلغ عدده نحو (٤٠٠٤) شاحنة غير ان (٤%) منها معطل بداعي الصيانة ،في حين اشارت التقديرات الى احتياج (٣٩٥٠) شاحنة لسد النقص الحاصل في الشاحنات الناقلة الى الداخل الاثيوبي ، فما كان من الدول الغربية الا ان اطلقت مبادرة وعلى راسهم ايطاليا والمانيا الغربية تمثلت بتزويد البلاد باعداد كبيرة من الشاحنات الجديدة ، كما ناقش كورت جونسون (Kurt Jansson)[٨١] منسق الامم المتحدة للاغاثة الطارئة في اثيوبيا في فريق الاغاثة الدولية تلك المسألة مع الحكومة الاثيوبية وتعهدت الاخيرة بتوفير ناقلات للشحنات الغذائية ، وتوظيف ناقلات الجيش لحل ازمة النقل [٨٢].

وفي السياق نفسه ، كان هناك عقبة اخرى امام فرق الاغاثة وعدت الاهم من بين العقبات السابقة ، اذ ان ايصال الاعانات الغذائية لمستحقيها في مختلف انحاء البلاد ، كان يصاحبه عدة تعقيدات ، منها استحالة الوصول للبلدات النائية الخاضعة للحكومة بسبب ضيق الوقت المتاح والمحدد من الحكومة الاثيوبية والتي كانت تخشى من تلك التحركات التي قامت بها منظمات الاغاثة ، اذ ادعت الحكومة الاثيوبية ان تلك المنظمات من الممكن ان تكون ذراعاً للاستخبارات

الامريكية التي تسعى إلى مد اذرعها و التغلغل داخل البلاد ، ومن ثم فان تلك المعرقلات ، فضلاً عن صعوبة الوصول الى المناطق الشمالية الواقعة خارج سيطرة الحكومة ، فباتت البعثات وبتحريك من الولايات المتحدة تتواصل مع المناطق الشمالية عبر الحدود السودانية ، غير ان ذلك لم يسد العجز الغذائي الذي عانى منه ملايين من سكان تلك المناطق ، اما الفئات التي عجزت البعثات عن الوصول اليها ، فقد نجح الانزال الجوي التجريبي في السابع والعشرون من كانون الثاني ١٩٨٥ ، في عملية مشتركة بين طائرات اثيوبية وسلاح الجو البريطاني والالماني الغربي ، فضلا عن مروحيات بولندية ، وقد املت البعثة الامريكية ان يكون هذا التحرك بمثابة جسراً جوياً منتظماً [٨٣]. دلل وجود طائرات اثيوبية يدلل على وجود تعاون اثيوبي مع البعثات والدول الداعمة ، الامر الذي دحض ادعاءات التي ادعتها البعثة الدبلوماسية الامريكية من وجود معوقات تضعها الحكومة الاثيوبية لعرقلة الامدادات من الوصول إلى المناطق البعيدة .

بات المشهد الافريقي ضبابياً وآلت الامور الى التعقيد في ما يخص الجهود الاغاثية وايصال المساعدات ، لا سيما بعد تعثر الجهود الرامية لايصال المساعدات بسبب حكومة السودان التي وضعت عقبات جمة في طريق مرور المساعدات ، عبر اراضيها باتجاه مناطق الشمال الاثيوبي ، وقد قيمت البعثة الدبلوماسية الامريكية موقف الدول المانحة تجاه تلك التعقيدات بانه مفكك في تبني موقف موحد للضغط على السودان ، فضلاً عن فشلهم الى جانب ممثل الامم المتحدة كورت جونسون ، في انتزاع موافقة الحكومة الاثيوبية لمرور قوافل الامم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الاحمر لعبور خطوط القتال نحو تلك المناطق الساخنة ، فلم يكن امام الادارة الامريكية سوى التدخل لامرار معظم المساعدات عبر الحدود السودانية الاثيوبية ، اذ قيمت البعثة الدبلوماسية ذلك الخيار هو الانسب والمتاح رغم المخاطر السياسية والامنية المصاحبة له [٨٤].

وعلى صعيد الداخل الاثيوبي اجتاحت الاوبئة مثل الكوليرا والحصبة عدد من المناطق الاثيوبية مع تصاعد وتيرة الجوع وسوء التغذية الحاد ، وقد تبنت الحكومة الاثيوبية سياسة انكار رسمية لجائحة الكوليرا ، على الرغم من تأكيد المنظمات الانسانية انتشار الوباء ، اذ كان ذلك الانكار جزء من استراتيجية التعتيم امام الرأي العام الدولي وتضييق الفضاء الانساني ، واسفر عن تلك السياسات تصاعد معدلات الوفيات في صفوف الضحايا [٨٥] .

والى جانب الازمة الصحية والغذائية ، تبنت الحكومة الاثيوبية سياسة اعادة التوطين القسري للقضاء على المتمردين ، واتسم الموقف الامريكي ازاء تلك السياسة تمسك السفارة الامريكية ووكالة التنمية الدولية بموقفها الرفض لبرنامج اعادة التوطين الذي نظمته الحكومة الاثيوبية بدوافع سياسية ، لتفريغ مناطق التمرد من سكانها ، و يخدم ذلك النظام القمعي [٨٦].

بينت السفارة الامريكية في اديس ابابا لوزارة الخارجية الامريكية ان رغبتها في اعادة فتح الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في اثيوبيا سيواجه قيوداً تشريعية فرضتها تعديلات هيكنلوبر (Hickenlooper Admendment)[٨٧] التي تمنعها من ممارسة اي انشطة تنموية طويلة الامد في اثيوبيا ، فضلا عن ان البعثة الدبلوماسية الامريكية قد قيمت موقف النظام الاثيوبي من اي خطوة تتبناها الولايات المتحدة لاعادة فتح الوكالة بان الحكومة الاثيوبية لن ترحب باي مبادرة امريكية بهذا الشأن ، فحتى لو عملت الادارة الامريكية على رفع قيودها القانونية فلن تلقى ترحيباً من النظام الاثيوبي الذي تبنى العقيدة الاشتراكية ، ولن يسمح بالعمل مع واشنطن من اجل وكالة تعمل على توفير مساعدات طويلة الامد ، لعدد من الاسباب ابتداءً من تعارضها مع عقيدته السياسة والاقتصادية ، اذ ان السياسة الاقتصادية للرئيس الاثيوبي مريام خاصة في قطاع الزراعة مناقضة لاستراتيجية التنمية الطويلة الامد التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا يخل في اي اتفاق ثنائي بين البلدين ، ولذلك قيمت السفارة الامريكية الامر على انه مجرد وهم وعلى الادارة الامريكية توفير الجهود في معالجة الازمة الغذائية [٨٨].

واجهت الولايات المتحدة احباطاً مستمراً من الحكومة الاثيوبية فلم تكتف بعرقلة الشحنات الغذائية الواصلة إلى الشمال ، بل امعنت في عرقلة العمليات الامريكية باستمرار وبطرق مختلفة حتى في المناطق الخاضعة لسيطرتها ، ورفضت الاعتراف علناً بالمساعدات الامريكية التي تلقتها ، كما حاربتهم اثناء محاولاتهم معالجة المشاكل اللوجستية التي اوقفت شحنة غذائية امريكية بلغت (٤٠٠٠٠)طن ، فضلاً عن حجب تصاريح السفر عن موظفي البعثة الدبلوماسية الامريكية الذين راموا السفر إلى خارج العاصمة الاثيوبية ، لزيارة الموانئ الاثيوبية ، فيما نشرت الصحف الاثيوبية الرسمية اشادة بالدول الداعمة والتي وفرت شحنات غذائية لاغاثة الشعب الاثيوبي ، غير انها حذفت اسم الولايات المتحدة من قائمة تلك الدول المانحة على الرغم من انها المساهم الاكبر في ذلك [٨٩]. عكس ذلك الموقف الاثيوبي على العلاقات الدولية ، اذ كان الاعتراف الاثيوبي بالجهود الامريكية يقابله ضعف في التأثير السوفيتي الذي عجز عن تقديم المساعدات اللازمة للاثيوبين أبان ازمتهم الغذائية .

كانت الولايات المتحدة الامريكية تستطيع التلويح بحجب المساعدات وهو السلاح الاقوى بيد الادارة الامريكية غير ان البعثة الدبلوماسية رفضت استخدام ورقة الضغط تلك ، لان معاقبة النظام الحاكم في اثيوبيا ، سيقع ضرره على ضحايا المجاعة من المدنيين ، وان الاغاثة الانسانية في ظل الانظمة الشمولية هي ميدان صراع سياسي والموقف الاخلاقي يمنع ان يوظف الغذاء كسلاحا [٩٠].

عملت الولايات المتحدة الامريكية على تحديث آليات تمويل برنامج الغذاء من اجل التقدم ، التي مثلت اهم ادوات السياسة الانمائية الخارجية ، اذ عقدت اجتماعا في شباط عام ١٩٨٥ بهدف التحضير للتمويل المستقبلي للبرنامج شارك فيه ممثلون عن وزارة الخارجية ومكتب الادارة والميزانية ، ووزارة الخزانة وممثلا عن مجلس الامن القومي ، وافضت تلك المشاورات إلى التوصل إلى تقديرات نهائية للكلف المالية المترتبة على اربع خيارات تمويلية محتملة ، وبسقف زمني قدر باربع سنوات ، تنوعت الخيارات المالية وبوبت بطريقتين الاولى اعتماد المخزونات والبرامج الحكومية القائمة والطريقة الثانية تخصيص اعتمادات مالية جديدة ، وصنفت من خلال اربع اطر [٩١] :

١.خيار كيتنغ الذي يرتكز على تفعيل برنامج (٤١٦) الموسع بهدف الاستفادة من المخزون الغذائي المتاح ، فضلا عن توفير تغطية مالية لنفقات النقل والشحن ، وقدرت الكلفة بـ(٤٠٥)مليون دولار.

٢.مقترح الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، وهو تبني منهجية التمويل المستقل بشكل تام واستحصال مخصصات مالية جديدة كلياً لتغطية متطلبات الامدادات الغذائية واللوجستية معاً وقدرت اجمالي كلفتها (٣٩١) مليون دولار .

٣.مقترح مجلس الامن القومي الذي كان خياراً وسطاً بحلوله المطروحة ، اذ وازن بين الموارد المتاحة والتمويل الجديد ، مقترحاً توفير الامدادات الغذائية عبر برامج الباب الاول واقتصار التمويل الجديد على النفقات اللوجستية والنقل ، واسهم المقترح بخفض الكلفة المالية المقدرة إلى (١٦٠) مليون دولار.

٤.مقترح مكتب الادارة والميزانية الذي تبنى سياسة ضبط مالي صارمة داعياً إلى الاعتماد الكامل والمباشر على برنامج الباب الاول لتغطية متطلبات كلا من الامدادات والنقل معاً وتميز المقترح بانعدام الكلفة المالية و دونما اثر على الميزانية الفيدرالية .

في الثاني عشر من شباط ١٩٨٥ ، اقترح شيستر كروكر مساعد وزير الخارجية الامريكية للشؤون الافريقية ، مخاطبة وزراء الخارجية للدول المانحة لمناقشة تطورات الازمة الغذائية و حث الدول الداعمة لافريقيا على حضور مؤتمر الامم المتحدة المزمع عقده فيجنيف في الحادي عشر من آذار ١٩٨٥ بهدف طلب تقديم المساعدات الغذائية للدول المنكوبة ، و العمل على التنسيق بين الدول المانحة لاقناع الحكومة الاثيوبية بإيصال المساعدات إلى الجزء الشمالي من البلاد والذي يشمل اريتريا وتيجراي التي تضم ثلاث ملايين من السكان الاثيوبيين [٩٢].

مثل المقترح السابق جزءً من استراتيجية امريكية اشمل بنيت على تدويل الضغط السياسي على النظام الاثيوبي بهدف انتزاع موافقته لامرار المساعدات بأمان نحو الاقاليم المتمردة ، كما كشفت المذكرة عن واقع ملايين الاثيوبيين الذين وقعوا ضحية الجفاف والمجاعة التي باتت تحصد الاف الارواح يومياً ، فضلا عن الذين أجبروا على الهجرة القسرية تجاه السودان بحثا عن الغذاء والامان ، ومن ثم فان مقترح مساعد وزير الخارجية للشوؤون الافريقية سعياً منه الى اطلاع الدول المانحة على الوضع واتاحة الفرصة لدراستها والاستعداد لمناقشتها قبل انعقاد مؤتمر جنيف [٩٣].وهو الامر الذي يؤكد عدم ثقة النظام الاثيوبي بالمساعدات الامريكيةلاعتقاده ان وراء اهداف سياسية تدخل ضمن نطاق الحرب الباردة.

بعث شيستر كروكر في الثاني من آذار ١٩٨٥ بمذكرة لوزير الخارجية الامريكي مقترحاً النهج الذي على الادارة الامريكية اتابعه مع اثيوبيا بشأن الاغاثة والامدادات الغذائية ، اذ اوضح في معرض مذكرته ان الولايات المتحدة باعتبارها اكبر جهة مانحة ، باتت في وضع استثنائي في العلاقات مع اثيوبيا[٩٤] ، وان ذلك يحمل في طياته تداعيات سياسية بعيدة المدى ، لكنه قيم ذلك بشيء من الحذر لان التقارب الامريكي _ الاثيوبي اذا ما طرأ فان ذلك لا يغير التوجه الايديولوجي لنظام اثيوبيا الشيوعية ، لكن من الممكن استثمار الفرص المتاحة للادارة الامريكية لتقويض النظام الشيوعي الاثيوبي من خلال تخريب القاعدة الشعبية للرئيس الاثيوبي مريام ونخر صفوف جيشه ، ولهذا طلب كروكر موافقة الادارة الامريكية على عدد من الاجراءات التي تحقق ذلك [٩٥]. وهو الامر الذي الخلفيات الجيوسياسية للاستراتيجية الامريكية في اثيوبيا ، اذ ان الحضور الامريكي في المشهد الاثيوبي كان بعيد نوعاً ما عن الاعتبارات الانسانية ، بل يعد توظيفاً براغماتياً لآليات الدعم كذريعة لادارة المشهد السياسي بما يتوافق مع الاهداف الحيوية للولايات المتحدة الامريكية .

احدثت موجة الجفاف والمجاعة تغييراً في نية الخطط الاستراتيجية التي وضعتها الادارة الامريكية للتعامل مع النظام الاثيوبي ، اذ اتخذت المساعدات الامريكية مساراً تصاعدياً بين عامي ١٩٨٣ -١٩٨٤ ولتجاوز عراقيل الحكومة الاثيوبية لمنع وصول المساعدات الغذائية إلى المناطق المتمردة اعتمدت الادارة الامريكية على الفرق التطوعية للمنظمات الانسانية لايصال المواد الغذائية للمناطق المعادية للنظام الاثيوبي ، غير ان تلك المنظمات كانت محدودة الطاقة لم تستوعب الجهود الضخمة المطلوبة في انجاز المهمة ، مما فاقم الازمة [٩٦].

ونتيجة لتزايد حدة المجاعة قدمت وزارة الخارجية الامريكية إلى نظيرتها الاثيوبية عرضين الاول يتمثل بابداء الاستعداد لخوض حوار سياسي عميق ، والثاني اطلاق جهود اغاثة واسعة تتضمن

مساعدات حكومية مباشرة ، دون اشتراط ذلك بتسوية للخلافات السياسية او تحقيق تطوراً في مسار الحوار ، فما كان امام اثيوبيا إلا الموافقة ، لكن اقتصر التطبيق الفعلي على الاغاثة الانسانية وتجاهل الجانب السياسي [٩٧].

وتتويجاً لقبول اثيوبيا العرض الامريكي ، فقد وصل مفوض الاغاثة الاثيوبي إلى واشنطن عام ١٩٨٥ للتفاوض حول مشروع الطوارئ وتوقيعه ، والمتضمن تزويد اثيوبيا ب(٥٠٠٠٠) طن من المواد الغذائية بشكل رسمي ، وبعد اتمام الاتفاق ، شرعت الولايات المتحدة الامريكية في غضون ايام بنقل المواد الغذائية جواً وتشكيل فريق ميداني تابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية داخل اثيوبيا ، فضلا عن توسع منظمات الاغاثة غير الحكومية في برامج الاغاثة الخاصة بها [٩٨].

ونظراً للتطورات التي شهدتها الازمة الاثيوبية وقبولها للعرض الامريكي ، فأن ذلك سهل على الادارة الامريكية مواصلة العمل على تنفيذ البرنامج الذي طرحته " الغذاء من اجل التقدم " ، ابتداءً باستحصال موافقة مكتب الادارة والميزانية على ان تناط مهام ادارة البرنامج الى الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وتعيين سفيراً خاص لذلك ، مع ابقاء مسألة التمويل للبرنامج مفتوحة تمهيداً لدراسة احتياجات البرنامج من الاموال والتي قد يطلب من الكونغرس تخصيصها لبرنامج " الغذاء من اجل التقدم " [٩٩].

راقبت الادارة الامريكية الوضع الافريقي بشكل عام والاثيوبي بشكل خاص ، بهدف تقييم الوضع والتنبؤ بمستقبل الامن الغذائي في المنطقة ، وعلى الرغم من ان القارة الافريقية شهدت هطول امطار غزيرة في الربع الاول من عام ١٩٨٥ ، مما عد ذلك مؤشراً للتعافي من الجفاف ، فباتت معدلات هطول الامطار تفوق الحد الطبيعي ، مما شكل بارقة امل لبعض المناطق مع بقاء مناطق اخرى تحت وطأة المجاعة ونقص الغذاء ، فضلاً عن ان الرؤية الامريكية قيمت الوضع بان هطول المطر لايعني التراجع عن تقديم المعونات الغذائية ، مؤكدة على استمرار الجهود الامريكية في توفير المساعدات الغذائية لحين عودة النازحين إلى اراضيهم ورجوع الانتاج الزراعي للمناطق الجافة واعادة بناء مخزوناتهم الغذائية المستنزفة ، فكان تقييم الادارة الامريكية للوضع بانه اذا لم يشهد الانتاج الزراعي تحسناً بمعدلات تسهم بسد العجز الغذائي الموجود فان ارتفاع معدلات النمو السكاني وموجة جفاف قد تؤدي إلى مجاعة اكبر مما شهدته افريقيا في هذا المدة [١٠٠].

وجه مجلس الامن القومي الادارة الامريكية بتنفيذ برنامج مبادرة الغذاء من اجل التقدم في التاسع والعشرين من نيسان ١٩٨٥ ، مستنداً إلى القرار الذي اسس البرنامج ، والذي يعد آلية جديدة لدعم العالم الثالث مشروطاً بتغيير تلك الدول لسياستها الاصلاحية الزراعية وفقاً لمبادئ السوق

الحرة ، وحمل التوجية طابعاً سرياً الامر الذي عكس مدى حساسية الملف وحجم الالتزامات المطلوبة لتنفيذه [١٠١].

وفي اطار ذلك التوجيه من مجلس الامن القومي ، دعا الرئيس الامريكي للقيام بتعيين سفيراً خاصاً لبرنامج الغذاء من أجل التقدم ، تناط به مهمة عرض البرنامج على الدول المانحة والمتعاونة والتنسيق معها ، على ان تبقى ادارة الشؤون اليومية للبرنامج من اختصاص مدير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، و ان يقوم السفير المعين برفع تقارير بشكل دوري لمدير الوكالة ، وبذلك تشكل الهيكل الاداري من فريقين الاول تمثيلي وسياسي يتصل بالرئاسة والثاني تنفيذي يتصل بالوكالة الامريكية للتنمية الدولية [١٠٢].

وشدد مجلس الامن القومي الامريكي على ضرورة مواءمة معايير اختيار الدول المستفيدة من مبادرة الغذاء من اجل التقدم مع الاولويات الاستراتيجية ومحددات السياسة الخارجية الامريكية كشرط اساس ، ويستبعد اي مقترح لا يخدم المصالح القومية الامريكية ، واذا ما تحقق ذلك ، يتم تقييم المؤشرات التنموية الخاصة بالدولة المختارة ، اذ تشمل مدى التزامها بالاصلاح الهيكلي وتنفيذ القرارات السياسية والحاجة الفعلية للمساعدات الغذائية ، ويشترط تقديم ادلة ملموسة على تنفيذها سياسات اصلاحية زراعية تعزز الانتاجية وتحقق تنمية اقتصادية بما يضمن دمج تلك الدولة ضمن حركة التجارة الدولية وجعلها سوقاً لاستيراد السلع الامريكية ، وتعد تلك المعايير مؤشر لجدوى التمويل المشترك الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة الامريكية في حشد التمويل والدعم الدولي من الدول المانحة [١٠٣].

يتضح من ذلك ان مبادرة الغذاء من اجل التقدم لم تكن في مضمونها ذات جوهر انساني فحسب ، بل هي آلية استراتيجية ممنهجة وظفتها الادارة الامريكية لتحقيق غايات ثنائية الابعاد ، فالاولوية كانت للمصالح الجيوسياسية الامريكية ، باستخدام المساعدات كأداة ضغط ، في حين تكشف الشروط التنموية وتغيير السياسات الاقتصادية ان الادارة الامريكية تروم اعادة هيكلة اقتصاديات تلك الدول ودمجها بالنظام الغربي الرأسمالي ، ومن ثم تحويلها إلى مناطق نفوذ امريكية .

وفي ما يخص تمويل البرنامج فقد خصص سنوياً مايقارب (٥٠٠٠٠٠) طن من المنتجات الزراعية وتمول بطلب من ميزانية الادارة الامريكية لعام ١٩٨٦ ، لترسيخ قاعدة البرنامج المالية ، غير ان الادارة الامريكية ادركت ان ذلك غير كاف لاضفاء الشرعية القانونية على آلية التمويل ، فأعتزمت تقديم مسودة لقانون يعيد هيكلة الباب الثالث من القانون (٤٨٠) ، وبذلك يمكن استيعاب طبيعة المنحة التي من الممكن ان تستمر لسنوات والتي يقوم عليها البرنامج ، اما

تكاليف نقل المواد الغذائية فأجل البت في تمويلها وعول على ميزانية السنة المالية ١٩٨٧ لاتاحة الفرصة لدراستها بتأني [١٠٤].

وفي السياق نفسه ، عين مجلس الامن القومي الامريكي فريقاً مشتركاً من الاطراف المكلفة بالبرنامج ، مهمته ايجاد صياغة قانونية تتضمن التعديلات على النصوص القانونية ووثائق السياسات القائمة بهدف تفعيل التوجيه المذكور ، وجاء ذلك التوجيه بأمر اداري موقع من الرئيس رونالد ريغان[١٠٥] .

وفقاً للتوجيه الذي اصدره مجلس الامن القومي ، اتسم التدخل الامريكي بتغليب المصالح البرغماتية على الاعتبارات الانسانية ، اذ وظفت الادارة الامريكية مبادرة الغذاء من اجل التقدم كاداة لترسيخ النفوذ الجيوسياسي الامريكي وتتمحور تلك المقاربة حول استثمار الازمات الغذائية في افريقيا لفرض شروط سياسية واقتصادية تجبر الدول الراضخة تحت وطأة أزمة نقص الغذاء على الانخراط في منظومة الرأسمالية ، وفق استراتيجيات تخدم المصالح الامريكية ، ومن ثم توسيع الهيمنة الاقتصادية الامريكية في افريقيا .

وفيما يخص تقييم الاوضاع في اثيوبيا ، قدم مجلس الامن القومي تقييماً لمساعد الرئيس لشؤون الامن القومي روبرت ماكفارلين (Robert C. Mcferlane)[١٠٦] ، اذ وصف الداخل الاثيوبي بالمقلق ، واصفاً المشهد السياسي الخالي من المؤشرات الايجابية التي تدل على تغيير الرئيس مريام مساره السياسي الايديولوجي ، فعلى الرغم من حدة الازمة التي يجابهها ، غير ان ذلك لم يغير توجه قاعدته العسكرية التي ظلت مخلصه له ، اذ يستمد نظامه القوة من المكانة التي حظي بها الجيش الاثيوبي ، فضلاً عن تدفق الدعم العسكري السوفيتي ، ومن جانب اخر اوضح مجلس الامن القومي الامريكي الازمة الاثيوبية بانها تكراراً لسلسلة من موجات المجاعة التي ضربت البلاد بشكل متكرر ومن ثم فان الوضع الذي شهدته لم يكن سوى تكراراً مأساوياً اكثر منه حدثا مأساوياً استثنائياً ، وإن المساعدات الامريكية التي تدفقت على البلاد لم تجعل النظام الاثيوبي يغير حدته في النقد الذي يوجهه للولايات المتحدة الامريكية بل واصل في التصعيد اللفظي[١٠٧] .

وفي الاطار نفسه فقد شهدت اثيوبيا تطوراً في التصعيد السياسي ، اذ اعلن منغستو مريام عن توجهه نحو انشاء " جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية " ، ودراسة نظامه السياسي امكانية الانضمام إلى مجلس التعاون الاقتصادي (Council for Mutual Economic Assistance)[١٠٨] الذي يقود الاتحاد السوفيتي ، مما يعني تعميق الارتباط بالاخير ، في حين لم يبد النظام الاثيوبي اي استجابة ايجابية كنتيجة لما قدمته الولايات المتحدة من معونات

غذائية ، وبذلك فان الادارة الامريكية فشلت في استمالة نظام مريام إلى الكتلة الغربية ، ونتيجة لذلك ، وفضلا عن الممارسات "المشبوهة" التي قام بها النظام الاثيوبي من تغيير مسار الشحنات الغذائية و اعاقتها، فقد اوصى مجلس الامن القومي في تقييمه للوضع الاثيوبي ، بأن على الادارة الامريكية اعادة النظر بحجم المساعدات المزمع ارسالها إلى اثيوبيا في عام ١٩٨٦ ، والعمل على خفضها [١٠٩]. لقد كان سلوك النظام الاثيوبي محبطاً للادارة الامريكية التي ادركت ان المساعدات الغذائية التي قدمت لاثيوبيا لم تثن مريام ولم تغير توجهه السياسي ، اذ اصر على تبني النهج السوفيتي .

وفي اطار ازمة المجاعة في اثيوبيا من جهة وسياستها المناوئة للولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى ، اصدر الكونغرس الامريكي قراراً بضرورة قيام الادارة الامريكية بتقييم الوضع الاثيوبي واصدار قراراً قبل السابع من كانون الثاني ١٩٨٥ ، بموجب التشريعات الحديثة وبند (٨١٢) من قانون التعاون الدولي في مجال الامن والتنمية لعام ١٩٨٥ ، الذي اقره الكونغرس ، اذا ما كانت الحكومة الاثيوبية تتبع سياسة متعمدة لتجويع الشعب ، ولم تمنح مواطنيها حقوقهم الاساسية ، ففي حال توفر كلا الشرطين فوجب ان يصدر قراراً مشتركاً بين الادارة الامريكية والكونغرس بفرض حظراً شاملاً على الاستيراد والتصدير من والى اثيوبيا ، باستثناء كميات محدودة للاغاثة الطارئة وبرامج اعادة التأهيل والتعافي[١١٠] .

وفي غضون ذلك اوضح جورج شولتز وزير الخارجية الامريكية ان الحكومة الاثيوبية قد قامت بعرقلة وصول المساعدات ، وهو الامرالذي فاقم المعاناة النسانية فيها لكن شولتز لم ينصح بفرض حظر شامل عليها لان ذلك غير مبرر من الناحية القانونية ، اما الشرط الثاني المتعلق بحقوق الانسان فقد اقر وزير الخارجية بتردي السجل الاثيوبي وفق المؤشرات ، لكن شولتز اوصى الرئيس ريغان بالابتعاد عن قرار العقوبات والاكتفاء بتقديم مذكرة إلى الكونغرس توضح عدم توفر شروط الحظر ، معللاً ذك بأن فرض العقوبات سيقوض التبادل التجاري بشكل نهائي بين البلدين ، وان تبني قرارات صارمة تجاه اثيوبيا لن يخدم المصالح الامريكية ، بل سيلقي بظلاله الثقيلة على الروابط الدبلوماسية ويهدد مسار العلاقات الثنائية بين البلدين [١١١].

يتضح مما تقدم جنوح وزارة الخارجية الامريكية نحو التحفظ ازاء فرض العقوبات الاقتصادية على النظام الاثيوبي ، تفادياً لتعميق التوتر المحيط بالعلاقات الثنائية بين البلدين ، وبناء على ذلك خلصت الخارجية الامريكية إلى ان ادوات الضغط المزمع اتخاذها تفتقر للجدوى السياسية ، لكونها لا تتسق مع اهداف ادارة ريغان الاستراتيجية في المنطقة.

عد التوجه الاثيوبي نحو الاتحاد السوفيتي احد الاسباب التي وترت العلاقات الامريكية _ الاثيوبية ، اذ اظهر الرئيس الاثيوبي مريام مؤشراً حيوياً حول طبيعة العلاقات السوفيتية الاثيوبية وذلك بزيارته موسكو في الحادي والثلاثين من تشرين الاول حتى التاسع من تشرين الثاني ١٩٨٥ وذلك في اطار تطوير العلاقات بين الطرفين ، اذ جرت خلالها محادثات موسعة شارك فيها نخبة من القياديين السوفيت ، وحققت الزيارة اهدافاً على المستويين السياسي والاقتصادي ، كما افضت إلى توقيع بروتكول تجاري ثنائي بشأن تبادل السلع لعام ١٩٨٦ ، اذ نص على تزويد الاتحاد السوفيتي لاثيوبيا بالآلات والمعدات النفطية ومنتجاته والمعادن والادوية والسلع الاستهلاكية ، وقيام اثيوبيا من جانبها بتصدير المواد الخام وبعض المنتجات من الصناعة المحلية الناشئة إلى السوفيت [١١٢].

و جاء البيان المشترك للرئيسين الاثيوبي والسوفيتي ميخائيل غرباتشوف (Mikhail Gorbachev) [١١٣] في ختام الزيارة ليؤكد على تماثل وجهات النظر بشأن القضايا الدولية ، ومؤكداً على المسار المعادي للامبريالية الذي تنتهجه اثيوبيا ، ورفض مبادرة الرئيس رونالد ريغان الاقليمية بشكل ضمني ملقين اللوم على النفوذ الامريكي الذي اجج _بحسب وجهة نظرهم_ التوترات الاقليمية ، كما اعرب الجانب الاثيوبي عن امتنانه للمساعدات السوفيتية الفاعلة لمجابهة الجفاف [١١٤].

رصدت الادارة الامريكية زيارة الرئيس الاثيوبي مريام لموسكو ، وذلك من خلال تحليلهم للمناقشات والبيان المشترك والمواضيع التي تمت مناقشتها بين طرفي الزيارة ، والتزام كلا الطرفين بعدم التعاون مع الولايات المتحدة فضلا عن تعهد السوفييت بزيادة حجم المساعدات المقدمة إلى اثيوبيا ، ومن جانب آخر رصدت الادارة الامريكية تداعيات الزيارة على سياسة مريام الذي شرع بعد عودته بتنفيذ برنامج التوطين القسري الواسع النطاق بهدف التغيير الديموغرافي من خلال نفل سكان الشمال إلى الجنوب ، كما انه قدم اولوياته السياسية الامنية على الازمة الغذائية والمجاعة التي حاولت الولايات المتحدة الامريكية تقديم المساعدات بهدف التخفيف من شدتها وايجاد مخرج للتوترات التي تحول دون ايجاد تقارب في العلاقات مع اثيوبيا [١١٥].

عكس ذلك السياق غلبة الاعتبارات الجيوسياسية على الشأن الاقتصادي في تنظيم تلك الزيارة الرئاسية ، اذ استهدفت اثيوبيا ارسال اشارة واضحة إلى واشنطن لتعبرعن تجذر هويتها الاشتراكية واستمرار تحالفها مع الكتلة الشرقية ، كما هدفت الزيارة إلى البرهنة على عدم جدوى المساعي الامريكية الرامية لتقويض النفوذ السوفيتي في المنطقة ، وتؤكد ان النفوذ الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي يعد ثابتاً وبنيوياً ويصعب تجاوزه واحتوائه في القرن الافريقي . ومن الطبيعي ان يؤثر

ذلك على المساعدات الغذائية التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لتخطي مشكلاتها الاقتصادية وتجاوز الازمة الغذائية والقضاء على المجاعة التي فتكت بملايين السكان ، وعليه فقد اتجهت الادارة الامريكية نحو تبني مقاربة جديدة ازاء اثيوبيا وهو ما سنلاحظه لاحقاً .

رابعاً : سياسة الادارة الامريكية تجاه الازمة الاثيوبية عام ١٩٨٦ -١٩٨٨

بناءً على التطورات التي شهدتها الساحة الاثيوبية ، مع اصرار اثيوبيا على تأكيد التباعد عن الكتلة الغربية وبالخصوص الولايات المتحدة الامريكية ، عملت الاخيرة على خفض الشحنات الغذائية الموجهة لاثيوبيا خلال عام ١٩٨٥ بمايقارب ثلث الكميات ، بعد ان تحسنت معدلات هطول الامطار ، لكنها ظلت ملتزمة بالاستمرار بتقديم نحو (٣٠٠) الف طن من المساعدات الغذائية ، ويعادل ثلث الاحتياجات الاثيوبية من الاغاثة الغذائية حتى قيام اثيوبيا بايجاد حلول لمشاكلها في الموانئ والمتمثلة باعطاء الاولوية لنقل الشحنات العسكرية ، وكانت الجهات الامريكية المعنية بالمساعدات قد بذلت جهودا للضغط على وزراة الخارجية الامريكية لتقديم احتجاج رسمي ، وذلك على خلفية تلف المواد الغذئية في الموانئ جراء تلكؤ ادخالها في الميناء [١١٦].

كان تقديم المساعدات الامريكية الى دولة مناوئة للغرب وللولايات المتحدة الامريكية موضوع حساس اثار بعض الاطراف في اروقة الكونغرس الامريكي ، ذلك ما جعل الادارة الامريكية تدرس خيار انهاء برامج المساعدات الغذائية لاثيوبيا ابتداء من السنة المالية لعام ١٩٨٧ ، اذ ما استمر موسم الامطار الغزيرة ، اذ اقترح موظفي الادارة الامريكية ان يكون المبرر فشل السياسات الزراعية الماركسية التي تبنتها اثيوبيا ، والتي ترفض الولايات المتحدة الامريكية دعمها ، وبذلك تكون الازمة الغذائية ناجمة عن سياساتهم وليس الجفاف ، لاسيما مع زيادة الفجوة بين النظام الحاكم في اثيوبيا والامريكيين ، وبالمقابل تزايد التقارب مع السوفيت ولذلك وجدت الادارة الامريكية نفسها امام ضرورة ملحة في تعديل سياستها تجاه اثيوبيا [١١٧] .

وفي ظل اقتراب انتهاء المرحلة الطارئة من برنامج المساعدات الغذائية التي منحتها حكومة واشنطن لاثيوبيا ، قيمت السفارة الامريكية في اثيوبيا وضع سياسة المساعدات الامريكية تجاه اثيوبيا وطبيعة الدور الامريكي من خلال برقية رفعتها في العاشر من نيسان ١٩٨٦ ، اقترحت فيها تشكيل لجنة رفيعة المستوى تضم اعضاء من الوزارة ، فضلاً عن الوكالات الحكومية المعنية بالامر للعمل على دراسة امكانية الادارة الامريكية الاستمرار ببرنامج المساعدات الغذائية لاثيوبيا ، مع تقييم انعكاساته الانسانية والسياسية والاستراتيجية قبل البت بقرار نهائي بشأنه [١١٨].

وفي الاطار ذاته قيمت السفارة الامريكية في اثيوبيا البعد الذي اخذته المساعدات الغذائية والتي نجحت في اثبات ان الموقف الامريكي كان داعماً للجانب الانساني ، الا انه في الوقت نفسه خدم مصالح واهداف السياسة الامريكية ليس في اثيوبيا فحسب وانما في القرن الافريقي ، وعليه فأن انهاء برنامج المساعدات ليس قراراً ذي طابع اغاثي فحسب ، بل بات يحمل في طياته تداعيات سياسية واستراتيجية ، وكان لا بد ان تأخذ الادارة الامريكية ذلك بنظر الاعتبار ، قبل تحديد حجم المشاركة في المساعدات لاثيوبيا ، ولذلك فان السفارة دعت إلى اخضاع برامج المساعدات الامريكية إلى تقييم شامل لوجود تداخل بين الاعتبارات الانسانية والمصالح الاستراتيجية الامريكية ، وذلك بهدف التوصل إلى قرار اكثر انسجاماً مع ما تقتضيه المصالح الامريكية في اثيوبيا والقرن الافريقي [١١٩].

قيمت السفارة الامريكية تأثير برنامج المساعدات الامريكية والذي اسهم في انقاذ ملايين الاثيوبيين ، وما تطلبه برنامج الاغاثة من حضور واقعي للولايات المتحدة الامريكية ، من خلال موظفيها الذين اخذوا بجمع المعلومات في شتى المجالات في اثيوبيا ، فضلا عن اقامة علاقات مع موظفين في ثمانية وعشرين مدينة وبلدة من مختلف مناطق البلاد ، ومن جانب آخر فأن برنامج الاغاثة اعاد تفعيل برامج وكالة الاعلام الامريكية الذي وظفته الادارة الامريكية في مد جسور مع واثيوبيا من خلال الترويج للامور الثقافية والتعليمية مستهدفين قطاعات رئيسة في المجتمع الاثيوبي[١٢٠] .

افضى برنامج الاغاثة واسع النطاق الذي تبنته الادارة الامريكية إلى نجاح ملموس لدى اثيوبيا شمل عدد من المجالات كالموانئ وتحسينها وتوفير الغذاء للمناطق الشمالية المتمردة وأعادة التوطين وملف اللاجئين والسياسات الزراعية ، اذ اسهم ذلك التأثير الذي صنعته المساعدات الامريكية في عمل فسحة اتاحت للولايات المتحدة الامريكية بمد نفوذها إلى الداخل الاثيوبي ، علاوة على ذلك تزعمت التحالف الدولي الذي ضم عشرين دولة مانحة ، تحت مظلة الامم المتحدة والمنظمات الدولية ، فكان انسحاب الولايات المتحدة الامريكية منه كفيل بأن يقوض فاعلية عمل التحالف ، وبناء على ذلك فأن السفارة الامريكية قيمت الوضع بان النفوذ الامريكي خرج من حالة العزلة التي كان يعيشها في اثيوبيا ، وعلى الرغم من ان ذلك النفوذ المتنامي لم يرتق لمطامح الادارة الامريكية لاعادة تموضعها في البلاد، غير انه كان ذا دلالة وقيمة ملموسة لخدمة المصالح السياسية والاستراتيجية والامنية [١٢١].

وفي ضوء ما سبق اكدت السفارة على ان الانسحاب الامريكي سيترتب عليه فقدان عدد من المكاسب الاستراتيجية التي حققتها جراء انخراطها في برنامج الاغاثة ، مع استبعاد فكرة الابقاء

على برنامج المساعدات التنموي في اثيوبيا وذلك لتعارضه مع وجهة نظر السياسة الامريكية ، ولهذا اقترحت السفارة ابقاء مستوى ملموس من الوجود الامريكي في مجال المساعدات لما بعد عام ١٩٨٦ ، لتكون اداة لخدمة المصالح الامريكية الى جانب مواصلة الاستجابة للاحتياجات الانسانية المشروعة ، ومن ثم الحفاظ على قدر من الحضور والتواصل الامريكي ، مما يسهم في الحفاظ على الوجود الامريكي في اثيوبيا ومنطقة القرن الافريقي [١٢٢].

وفي السياق ذاته ، اوصت السفارة الامريكية في اثيوبيا بالشروع في عام ١٩٨٧ في تنفيذ برنامج مساعدات غذائية يقوم على دمج برنامج التغذية مع برنامج الاغاثة القائم ويستهدف المناطق المتضررة ، من خلال توظيف منظمات الاغاثة الامريكية التي بدورها ترسل طلبات للادارة الامريكية بتوفير ما يقارب (٣٥-٤٠) الف طن من المواد الغذائية ، فضلاً عن دعم الادارة الامريكية للمنظمات العاملة في اثيوبيا كمنظمة "انقاذ الطفولة " و " الكنيسة الارثوذكسية الاثيوبية " و " الام تيرزا" التي تحظى بقبول ونفوذ واسع في اثيوبيا حتى لدى الرئيس الاثيوبي مريام ، ومن ثم يعزز القدرة على مواجهة الجماعات الماركسية التابعة لحكومة الاخير ، وان ذلك يكفل للولايات المتحدة الامريكية حضوراً واسع الانتشار في تسع من اصل اربعة عشر مقاطعة اثيوبية ، فضلاً عن الاستمرار بالعمل مع المانحين من الدول الغربية والذي يضمن الحفاظ على الدور القيادي في مختلف مجالات التنسيق ، التي كانت مجدية لاسيما في رصد ملف اعادة التوطين [١٢٣].

ولتحقيق ذلك اقترحت السفارة تشكيل فريق رفيع المستوى يضم جميع الجهات المعنية بما فيها الاستخبارات الامريكية للبحث في مسألة استمرار برنامج المساعدات الغذائية واسعة النطاق في اثيوبيا خلال عام ١٩٨٧ ، مع مواصلة تنفيذه ضمن سقف ٩٠ الف طن غذائي ، واخضاع ذلك لمراجعة دورية في السنوات اللاحقة [١٢٤].

يتضح ان برنامج الاغاثة الامريكية الذي وجه لاثيوبيا لا يندرج ضمن اطار المساعدات الانسانية فحسب ، بل وظف كذريعة تخفي اوجه متعددة ، اذ تضمنت الوثيقة براهين وادلة على الجهود التي بذلتها الادارة الامريكية لاستعادة حضورها الذي فقدته في اثيوبيا منذ عام ١٩٧٧ ، ومن ثم حققت مكاسب سياسية و امنية استراتيجية وكسرت احتكار النفوذ السوفيتي في المنطقة ، وذلك يرسخ فكرة ان المساعدات الانسانية مهما ظهرت بثوب انساني فانها في جوهرها امتداداً للسياسة الخارجية للبلد المانح واداة ناعمة لترسيخ مصالحه الاستراتيجية .

وبناء على المقترحات التي قدمت من عدد من الجهات الحكومية وعلى رأسها وزارة الخارجية والسفارة الامريكية في اثيوبيا ، اعلن الرئيس رونالد ريغان في آذار عام ١٩٨٧ عن مبادرة جديدة

هدفت إلى انهاء الجوع في القارة الافريقية ، جاءت تلك المبادرة دعماً للمبادرات السابقة ، ومواكبة للاصلاح الاقتصادي الذي شرع فيه قادة الدول الافريقية ، وارتكزت المبادرة على ثلاث اسس اولها التسليم بأن معالجة ظاهرة الجوع لايمكن ان تقتصر على الاستجابة الاغاثية الفورية ، بل تشمل اسبابها البنوية العميقة ، المتمثلة بغياب التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي ، وثانيها ان القارة الافريقية عليها الالتزام باصلاح السياسات الاقتصادية وتطوير القطاع الخاص إذا ما ارادت معالجة قضية النقص الغذائي ، وانتهاج سياسة واستراتيجية تنموية وفق خطط طويلة المدى [١٢٥].

في الثلاثين من تشرين الاول ١٩٨٧ قدمت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية تقريراً للادارة الامريكية ، اوضحت من خلاله الوضع الاقتصادي في اثيوبيا ، اذ اشارت إلى تحسن القدرات التقنية الزراعية وارتفاع معدل تساقط الامطار لا سيما الامطار المبكرة ، غير ان ذلك لا يغطي الحاجة الفعلية للمواد الغذائية ومن ثم فإن الاحتياج للمساعدات الغذائية سيمتد إلى عام ١٩٨٨ ، وان خمس ملايين من السكان سيحتاجون بمعدل (٩٥٠) الف طن من المواد الغذائية قابل للزيادة [١٢٦].

وكخطوة مبكرة قامت الادارة الامريكية بالموافقة على (١١٥) الف طن من المواد الغذائية بقيمة (٣٧) مليون دولار ، شاملة النقل والتخزين والتوزيع ، والتخطيط لتوزيعها من خلال اربع منظمات امريكية تطوعية في مناطق مختلفة من البلاد في عام ١٩٨٨ ، كما تم تخصيص (١.٨) مليون دولار لتوفير صيانة وموظفين للاسطول التابع للامم المتحدة ، فضلاً عن زيادة عدد موظفي الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في اديس ابابا[١٢٧] .

اطلقت الادارة الامريكية مبادرة القضاء على الجوع في افريقيا ، فكانت هناك لجنة تنسيقية ، اجتمعت في الحادي عشر من آيار ١٩٨٨ ، فكان الاجتماع محطة مهمة لفهم طبيعة السياسة الغذائية الامريكية تجاه اثيوبيا ، اذ دار النقاش في اجتماع اللجنة التنسيقية حول توفر الموارد المالية ، وعدم استنفاد ما مخصص لعام ١٩٨٨ ، وكان التخصيص المالي الاكثر وفرة مخصص لاثيوبيا مما يوضح ثقلها في الاهتمام الامريكي وان الاستثناء الذي اعطته الادارة الامريكية في الامدادات الغذائية يدلل على ان اثيوبيا كانت تحظى باستثناء وعناية خاصة في صنع القرار الامريكي فيما يخص المعونات والتخصيص المالي ، وان تصعيد احتياجاتها كان يفضل على اي قضية اخرى ممكن ان تحتاج مزيد من التخصيص المالي[١٢٨] .

وفي اطار تنفيذ المبادرة شكلت الادارة الامريكية لجنة تنسيق خاصة مشتركة بين الوكالات في السلطة التنفيذية للاشراف على تنفيذ المبادرة ، وترأس اللجنة كلا من مدير الوكالة الامريكية

للتنمية الدولية ونائب وزير الخزانة الامريكية ، فضلاً عن اعضاء من جميع الوكالات التي لها برامج في افريقيا [١٢٩].

وفي الاطار نفسه ناقش المجتمعون في اللجنة التنسيقية المفاضلة بين استخدام المعونات الغذائية في حالات الطوارئ ام استخدامه لاغراض التنمية ، ومدى تأثير ذلك على النفوذ الامريكي ومصالحها في المنطقة ، الامر يعكس ازدواجية سياسة ادارة ريغان تجاه ازمة الجوع في اثيوبيا ، اذ اولتها اهتماماً بالغاً في توزيع المواد الغذائية ، لكنها تعاملت معها عبر حسابات الموازنة والقوانين والاجراءات الادارية مما أثر معالجتها كأزمة انسانية تتطلب استجابة سريعة ومرنة ، ففي بداية العقد التاسع من القرن العشرين كانت اثيوبيا قضية اغاثة طارئة وقد اتخذت الولايات المتحدة الامريكية خطوات سريعة لمواجهتها ، في حين تحولت في نهاية عهد ريغان إلى ملف اداري دائم ضمن برامج المساعدات الامريكية وباتت القرارات تتخذ بناء على حسابات مالية وتشريعات قانونية لا بحساب الجوع الذي يضرب اثيوبيا [١٣٠].

الخاتمة

خلص البحث إلى ان :

١.الاستجابة الانسانية للادارة الامريكية تجاه مجاعة اثيوبيا لم تكن معزولة عن ديناميكية الحرب الباردة ، بل مثلت امتدادا للعقيدة الريغانية الهادفة إلى محاصرة النفوذ السوفيتي، غير ان صنّاع القرار الامريكي واجهوا معضلتين اخلاقية وسياسية تمثلت في كيفية تقديم الاغاثة الانسانية إلى الشعوب المنكوبة دون الاسهام في تثبيت اركان الانظمة الشيوعية ، فكانت اثيوبيا انموذجا لذلك.

٢. كشفت الوثائق الامريكية عن جهود استثنائية بذلتها ادارة ريغان في عمليات الاغاثة وايصال الامدادات الغذائية بالتنسيق مع حلفائها والمنظمات الانسانية ، الا انها فشلت في فرض شروطها المتمثلة بتغيير السياسات الاقتصادية والزراعية ، وذلك ما كشف عن القدرة الامريكية المحدودة في فرض اصلاحات غذائية ، بل ان الحكومة الاثيوبية استطاعت استيعاب المعونات الامريكية دون احداث تغيير في بنيتها السياسية وعلاقاتها الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي .

٣.تعد المجاعة في اثيوبيا مأزقاً بنيوياً اوقع بالسياسة الخارجية لادارة ريغان تجاه الكوارث الانسانية الدوليةفي تناقض المواقف ، فعلى الرغم من دورها الفاعل المتمثل بارسال شحنات المعونات الغذائية التي اسهمت في انقاذ حياة ألاف من الاثيوبيين ، غير ان تأخرها واشتراطاتها السياسية كانت بمثابة مساهمة غير مباشرة في اطالة امد الازمة وموت عدد من المتأثرين بالمجاعة .

٤.يمثل البحث نموذجاً تطبيقياً لعملية ادارة الازمات الدولية ، اذ يتضح ان السياسة الدولية لا تتعامل مع الازمات الدولية بدوافع انسانية بحتة ، بل هي تخضع لاعتبارات الامن القومي والمنافع الجيوسياسية التي تفرضها القوى المهيمنة على الساحة السياسية .

الهوامش

[1] . Mirriam Bradley , The Politics and every day practice of international humanitarianism , Oxford Academic , 2023 , P.45.

[2] . Dawit Wolde Giorgis , Red Tears : War , Famine and Revolution in Ethiopia , 1989 , P.124.

[3] . Ibid , P.125.

[٤]. مينغستو هيلا مريام : ضابط عسكري اثيوبي ، ولد عام ١٩٣٧ في مقاطعة ولايتا جنوب اثيوبيا ، قاد انقلاباً عسكرياً اطاح بالامبراطور الاثيوبي هيلا سيلاسي عام ١٩٧٤ . ليتولى المجلس العسكري الماركسي المعروف بال(ديرغ)، ثم اعتلاء رئاسة الجمهورية حتى انتهاء نظامه عام ١٩٩١، تبنى النظام الاشتراكي الستاليني نموذجا في سياسته الاقتصادية والزراعية وشهد عهده تمردات عديدة ومجاعات ، واطلق على عهده تسمية "الارهاب الاحمر " ، نفي إلى زيمبابوي بعد سقوط حكمه وحكم عليه بالاعدام إلا ان زيمبابوي ترفض تسليمه حتى الان . للمزيد من التفصيلات ينظر :

Shumet Sishahagne , Mengistu Haile Marriam , Article , 2024 , Cited in : https://www.ebsco.com

[5] . Patrick Webb , Famine :Policy Implications of coping Failure at National and Household Levels Research , Report 92, Washington ,International Food Policy Research Institute , 1992 .

; Dawit Wolde Giorgis , Op.Cit .PP:125-126.

[6] . Alex de Waal , Famine Crimes , Politics and the disaster relief industry in Ifrica , Bloomington ,Indian University Press ,1997 , PP:114-115 ; Patrick Webb , Op.Cit .

[٧] . النموذج الستاليني الزراعي عرف تحت عنوان سياسة التجميع الزراعي القسري (Collectivization) وهو نظام يقوم على الغاء الملكية الفردية للاراضي والمواشي وتحويل ملكيتها قسراً إلى الدولة او الادارة الجماعية ، الهدف منها دمج المزارع الفردية الصغيرة في مزارع كبيرة تديرها الدولة بهدف زيادة الانتاج الزراعي وتوجيه الفائض لخدمة الانتاج الصناعي .للمزيد من التفصيلات ينظر :

Robert Conquest , The Harvest of Sorrow Soviet Collectivization of Soviet Agriculture 1929-1930 , Harvard University press , 1980 .

[8] . Edmond J. Keller , Revolutionary Ethiopia from Empir to Peoples Republic , Bloomington ,Indiana University Press , 1992 , P618 ; Mirriam Bradley , Op.Cit , P.46 .

[٩] . مؤسسة التسويق الزراعي المركزي : هيئة حكومية انشأها النظام الشيوعي في اثيوبيا عام ١٩٧٦ للتحكم بالاقتصاد الزراعي وتوجيهه مركزياً وفق للسياسة الاقتصادية اللينينية والتي تبناها النظام ، فكان الهدف الاساسي من تأسيسها هوتحقيق استقرار اسعار المواد الغذائية وضمان توفرها لسكان المدن ففرضت نظام الحصص الاجباري والتوزيع القصري . للمزيد من التفصيلات ينظر :

Teferi Mekonnen Bekele Ahistory of the Ethiopian Governments' Interventions in marketing and pricing of food grains with special focus on the Agricultral Marketing corporation (AMC),1950s-1991 ,African Economic Histoy , July ,24,2026, Issue .1 , Vol.54, P:27-50 .

[10] . Alex de Waal , Op.Cit , PP:107 -111.

[11] . Ibid , P.111.

[١٢] . جبهة تحرير شعب تيغراي(TPLF) : حركة سياسية وعسكرية اثيوبية تأسست عام ١٩٧٥في اقليم تيغراي في الشمال الاثيوبي ، اذ بدأت كحركة تمرد ضد النظام الشيوعي الاثيوبي وتطورة الحركة لتصبح جبهة اسساية وقوة مهيمنة في الائتلاف الذي اطاح بالنظام الشيوعي الاثيوبي عام ١٩٩١ ، لتحكم قبضتها على السلطة والقرار السياسي والاقتصادي الاثيوبي حتى عام ٢٠١٨ . للمزيد من التفصيلات ينظر :

A.Berhe , The origins of the Tigray People's Liberation Front , African Affairs , 2004, Vol.103 , PP:569-592 ; https://www.britannica.com

[١٣] . للمزيد من التفصيلات ينظر :

John Young , Peasant revolution in Ethiopia the Tigray people's Liberation front , 1975 -1991 , Cambridge Uiversity press ,1997 , PP:117-118 ; Gebru Tareke , The Ethiopian revolution war in the Horn of Africa , New Haven , P2009 , PP:173-174 .

[14] . 243.Action Memorandum from the Assistant Secretary of State for African Affairs (Crocker) to Secretary of State Shultz , Washington , March , 2, 1985 ,Vol.XLI , Cited in : Foreign relations of the United States ,1981-1988, Vol.XLI, Global Issues II ,United States Government Printing Office ,Washington, 2017,PP: .

[15] . Ibid ; Dawit Wolde Giorgis , Op.Cit , PP:141-146;

صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي ، الكويت ١٩٨٢ ، ص١٧٩-١٨٢.

[16] . 206. Telegram from the Embassy in Ethiopia to the department of State ,Addis Ababa , May 5,1983 , Cited in : F.R.U.S , Vol.XLI , P.580

[١٧] .الوكالة الامريكية للتنمية الدولية(USAID) : هي وكالة تابعة للحكومة الامريكية الفيدرالية تأسست عام ١٩٦١ بموجب امر من الرئيس الامريكي جون كينيدي ، بهدف دمج وتنسيق برامج المساعدات الخارجية الامريكية ، وعلى الرغم من تصنيفها كوكالة مستقلة ، غير انها تعمل بتنسيق وخاضعة لتوجيهات وزارة الخارجية الامريكية ، تمثلت اهدافها تقديم المساعدات الانسانية والاستجابة للكوارث الطبيعية ، فضلا عن التنمية الاقتصادية ودعم منظمات المجتمع المدني . للمزيد من التفصيلات ينظر :

https://www.usaid.gov

[١٨] . برنامج الاغذية العالمية : وكالة انسانية تابعة للامم المتحدة تأسست عام ١٩٦١ ، تعنى بتقديم المساعدات الغذائية ومكافحة الجوع وتطوير الامن الغذائي العالمي من خلال الترويج للامن الغذائي المستدام وتقديم التدخلات الاغاثية العاجلة اثناء النزاعات والازمات . للمزيد من التفصيلات ينظر :

United Nation World Food Programme (WEP),Office to the European Union , Cited in : Regional Information Center for Western Europe . https://unric.org

[١٩] . منظمة انقاذ الطفولة : منظمة دولية غير حكومية تأسست عام ١٩١٩ في بريطانيا عقب الحرب العالمية الاولى ، تتبنى نهجاً تنموياً واغاثياً قائماً على حقوق الانسان والطفل في اكثر من ١٢٠ دولة حول العالم ، ومثلت الدور القيادي في صياغة اعلان جنيف لحقوق الطفل عام ١٩٢٤ . للمزيد من التفصيلات ينظر :

Damian Breen , Save the Children , the Humanitarian Project and the Politics of Solidarity "Disasters44" , No.2 , 2022, D.P, 2020, P112.

[20] . Ibid .

[21] . 207 .Information memorandum from the assistant administrator of the food for peace and voluntary of the Agency for Internnational Development (Mcpheron) , Washington , August,19,1983 , Cited in : F.R.U.S, Vol.XLI , P.581 ; Dawit Wolde Giorgis , Op.Cit, PP:130-131.

[٢٢] . بيتر ماكفرسون : سياسي ومحامي امريكي ، ارتبط اسمه بالوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، اذ شغل منصب مدير الوكالة بين عامي ١٩٨١ -١٩٨٧ ، فقاد الاستجابة الامريكية لمجاعة افريقيا ولاسيما اثيوبيا ، شغل بعدها منصب نائب وزير الخزانة ١٩٨٧ -١٩٨٩ ، وفي عام ٢٠٠٣ عمل كمدير للسياسة الاقتصادية لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق ، ويعمل حالياً رئيس مجلس ادارة المؤسسة الدولية للانظمة الانتخابية . للمزيد من التفصيلات ينظر :

https://www.ifes.org/people/hon-m-peter-mcpherson

[23] .Ethiopian food situation: international resfonse,28/6/85 , Foreign Affairs and National Defense Division , cited in : the library of Congress , p.7.

[٢٤] . رونالد ريغان : الرئيس الاربعين للولايات المتحدة الامريكية (١٩٨١-١٩٨٨) ، ولد عام ١٩١١ في مدينة تامبيكو في ولاية الينوي الامريكية ، ونشأ في اسرة متوسطة الحال ،درس الاقتصاد والاجتماع في كلية يوريكا ، من ثم دخل عالم التلفزيون كمذيع قبل ان يتجه إلى التمثيل السينمائي في هوليوود في العقد الثالث من القرن العشرين ، تولى نقابة ممثلي الشاشة ، لينطلق بنشاطه السياسي ضمن الحزب الديمقراطي ، غير انه انتقل لاحقا إلى الحزب الجمهوري لتبنية افكار محافظة ، اصبح حاكماً لولاية كاليفورنيا عام ١٩٦٧ -١٩٧٥ ، وتولى الرئاسة عام ١٩٨١ ، ابرز السياسات التي تبناها خلال ادارته سياسة عرفت "بالريغانية" ركز من خلالها على دعم اقتصاد السوق وتقليل الضرائب والانفاق الحكومي ، ولعب دوراً بارزاً في دعم الحركات المناهضة للشيوعية ، وبانتهاء ولايته ابتعد تدريجياً عن المجال السياسي اثر اصابته بمرض الزهايمر ، وتوفي عام ٢٠٠٤. للمزيد من التفصيلات ينظر :

Curtis Patrick, 2011, Reagan what was he really like , Vol.1 , New York

[25] .226.Telegram from the mission to the United Nation to the Department of State , New York , November,20, 1984, Cited in F.R.U.S , Vol.XLI , P.585 ; Strong _arming other Donors :Pare of USAID's response to Famine in Ethiopia ,Peter McPherson's interview , 8,April,2018, Cited in : https://adst.org .

[٢٦] . خافيير بيريز دي كويلار : محامي وسياسي ودبلوماسي ، ولد في بيرو ١٩٢٠ ، و التحق بالسلك الدبلوماسي وعمل سفيراً لبلاده في عدد من الدول منها فرنسا والاتحاد السوفيتي ، شغل منصب الامين العام الخامس للامم المتحدة في عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٢ ، بعدها تولى منصب رئيس وزراء بيرو ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، توفي عام ٢٠٢٠ . للمزيد من التفصيلات ينظر :

https://www.un.org/sg/ar/former-sg/javier-perez-de-cuellar

[27] . Strong _arming other Donors :Pare of USAID's response to Famine in Ethiopia , Op.Cit ; 226.Telegram from the mission to the United Nation to the Department of State , Op.Cit , PP:612-614.

[28] . Ibid , P.615.

[29] . 226.Telegram from the mission to the United Nation to the Department of State , Op.Cit, P615 .

[30] . Ibid .

[31] . 226.Telegram from the mission to the United Nation to the Department of State , Op.Cit, P.616.

[32] . Mirriam Bradley , Op.Cit , PP:48-49 .

[33] The Washington Post , October,31, 1984.

[34] 233.Memorandum from the President's assistant for national security affairs (McFarane) to President Reagan , Washington , December, 18 , 1984 , cited in : F.R.U.S , Vol.XLI , P.629

[٣٥] . ويليم جي كيسي : محامي ورجل دولة امريكي ، ولد في ١٩١٣ في نيويورك ، ، بدأ مسيرته الاستخباراتية في الحرب العالمية الثانية في (مكتب الخدمات الاستراتيجية) والذي سبق تأسيس وكالة الاستخبارات الامريكية ، اذ تولى ادارة عمليات التجسس في اوربا ابان الحرب ،تولى ادارة الحملة الانتخابية لرونالد ريغان في ترشحه للانتخابات الرئاسية ، ليتسنم رئاسة وكالة الاستخبارات الامريكية ١٩٨١ -١٩٨٧ ، ارتبط اسمه بشكل وثيق مع قضية ايران – كونترا وهي عملية تمثلت ببيع اسلحة امريكية لايران بشكل غير قانوني ، وطلب على اساس ذلك للادلاء بشهادته امام الكونغرس ، غير انه توفي على اثر نوبة قلبية قبل حضوره عام ١٩٨٧ . للمزيد من التفصيلات ينظر

William Casey CIA Director , Article , Cited in : https://webhelper.brown.edu

[36] . 233.Memorandum from the President's assistant for national security affairs (McFarane) to President Reagan , Op.Cit, P.629 .

[37] . Ibid .

[38] . Ibid, P.630 .

[39] . Ibid .

[40] . 234. Memorandum from the Counselor of the Department of State (Derwinski) to the Deputy secretary of state (Dam) , Washington , 19, December, 1984 ,, Cited in ; F.R.U.S , Vol.XLI, PP:630-631.

[41] . 235 . Briefing Memorandum from the Administrator of the agency for international development (mcpherson) to acting secretary of stat Dum , Washington , December, 26 , 1984, Cited in F.R.U.S,vol.XLI , P631-632 ;Giordano Sivini , Famine and the Resettlement Program in Ethiopia , Vol.41, No.2 , Rome Istituto Italianao per I' Africae I Oriento , 1986 , P213.

[42] . Ibid .

[43] . 235 . Briefing Memorandum from the Administrator of the agency for international development (mcpherson) to acting secretary of stat Dum , Op.Cit P.631.

[٤٤] . نانسي ريغان : زوجة الرئيس الامريكي رونالد ريغان ، ولدت عام ١٩٢١ ، وبدأت مسيرتها المهنية كممثلة في هوليوود في اربعينات وخمسينات القرن العشرين ، تزوجت من ريغان عام ١٩٥٢ ، لتصبح السيدة الاولى

لكليفورنيا (١٩٦٧-١٩٧٥ ومن ثم للولايات المتحدة الامريكية ، عرفت بكونها واحدة من اكثر السيدات الاوائل نفوذا وتأثيراً في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، اذ لعبت دوراً استشاريا لزوجها بشكل غير رسمي، كما سافرت الاف الاميال محليا ودوليا دعما لحملتها (فقط قل لا Just say no) توفيت عام ٢٠١٦ . للمزيد من التفصيلات ينظر :

James G. Benze , Nancy Reagan on the White House Stage , University Press of Kansas , 2004.

[٤٥] . انتراكشن : تحالف وطني امريكي تأسس عام ١٩٨٤ ، جمع المنظمات غير الحكومية الدولية الامريكية التي تخص مجال التنمية والاغاثة الانسانية ، هدفت المنظمة إلى تنسيق الجهود بين المنظمات وتعزيز التأثير الجماعي في صناعة السياسات الامريكية والدولية ، مع توفير منصة تعمل على توحيد التنظيم وتبادل الخبرات بين المنظمات الانسانية . للمزيد من التفصيلات ينظر :

Alexander Poster , The Gentle War famine relief politics and privatization in Ethiopia , 1938 -1986 , Diplomatic History 26 , 2012 , PP:399-425 ; U.S Genral Accounting Office , The United States response to the Ethiopian Food Crisis , Washington ,National security and international affairs division , P2 .

[46] . 227 Memorandum from the Administrator of the Agency for International Development (McPherson)to the Deputy Chief of staff and assistant to the president (Deaver) , Washington , December , 1, 1984 , , Cited in : F.R.U.S , Vol.XLI , P.616 ; The New York ,November,3,1984.

[٤٧] . شيستر كروكر : دبلوماسي واكاديمي ، ولد عام ١٩٤١ في مدينة نيويورك ، حصل على الدكتوراه في التاريخ والعلاقات الدولية ، و شغل عدة مناصب في الادارة الامريكية اهمها عين مستشاراً لمجلس الامن القومي الامريكي كخبير للشؤون الافريقية عام ١٩٧١ ، ثم شغل منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الافريقية ، في ادارة ريغان عام ١٩٨١-١٩٨٩ ، ثم انتقل إلى سلك التعليم ليصبح استاذاً في كلية الخدمة الخارجية في جامعة جورج تون ، وعين في عام ٢٠٠٨ عضواً في المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٨ ، له عدد من المؤلفات فضلا عن مذكراته السياسية .للمزيد من التفصيلات ينظر :

Goerge Town University , Chester Crocker , Article , cited in : https://gufaculty360.georgetown.edu

[٤٨] . جورج ب. شولتز : دبلوماسي واقتصادي امريكي ، ولد ١٩٢٠ في مدينة نيويورك ، حصل على دكتوراه في الاقتصاد الصناعي ، وتدرج في المناصب الوزارية والادارية كان ابرزها وزير العمل ووزير الخزانة الامريكية ، ليشغل بعدها منصب وزير الخارجية في ادارة الرئيس الامريكي رونالد ريغان ١٩٨٢-١٩٨٩ ، ويطلق عليه لقب كبير مهندسي الدبلوماسية الامريكية ، اذ كان له دوراً فاعلاً في انهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، توفي عام ٢٠٢١ . للمزيد من التفصيلات ينظر :

Biographies of the Secretaries of State:George Pratt Shultz (1920-2021) , cited in : https://history.state.gov

[49] . 229 . Information memorandum from the assistant secretary of state for African Affairs (crocker) to secretary of state Shultz . Washington ,December,3, 1984 , Cited in :F.R.U.S ,Vol.XLI , P.616.

[50] . 229 . Information memorandum from the assistant secretary of state for African Affairs (crocker) to secretary of state Shultz , Op.Cit , P.617 ; Dawit Wolde Giorgis , Op.Cit , P132.

[٥١] . منظمة الاغاثة اللوثرية العالمية : منظمة دولية انسانية غير حكومية ذات توجه ديني تأسست اعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ في الولايات المتحدة الامريكية بهدف تقديم المساعدات والاغاثة للمتضررين واللاجئين الاوربيين من الحرب ، وطورت المنظمة من اهدافها اذ باتت تستهدف المجتمعات الريفية حول العالم والتي تاعني من الفقر ونقص الغذاء ، من خلال تركيزها على التنمية الاقتصادية والزراعية . للمزيد من التفصيلات ينظر :

Lutheraen world Relief , Article , Cited in : https://corus.org/Lutheran-World-Relief

[٥٢] . ميرسي كوربس : وتعرف ب(فيلق الرحمة) وهي منظمة للمساعدات الانسانية والتنموية غير حكومية ، تأسست المنظمة عام ١٩٧٩ ، بهدف التحفيف من معاناة الفقر والاضطهاد ومساعدة المجتمعات التي تضررت من جراء الكوارث والنزاعات من اجل بناء حياة امنة ووعادلة ، مقرها الرئيس في الولايات المتحدة الامريكية ، وتعمل في اكثر من ٤٠ دولة ، لا سيما في افريقيا واسيا ، وقامت المنظمة بتغيير اسمها إلى (بروسبر غلوبل Prosper Global) . للمزيد من التفصيلات ينظر :

Mercy Corps , United Nations Economic and Social Commission for Western Asia , Cited in :

https://archive.unescwa.org

[٥٣] . Ibid ; Giordano Sivini , Op.Cit , P.217 ;

امينة دير ، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا ، دراسة حالة –دول القرن الافريقي ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة خيضر–بسكرة ، ٢٠١٤ ، ص١٤٧ .

[54] . 230 . Telegram from the department of state to secretary of state Shultz's delegation in Lisbon , Washington , December, 13, 1984 , , Cited in : F.R.U.S , Vol.XLI , P.621

[55] . Ibid , P621.

[56] . Ibid .

[٥٧] . قسطنطين تشيرنينكو : سياسي سوفيتي ، ولد عام ١٩١١ في قرية في سيبيريا ، تدرج في سلم الحزب الشيوعي ، ليصبح ابرز المقربين من ليونيد برجنيف ، وعمل مساعداً له وداخل مكتبه ، مما مكنه من بناء نفوذ تنظيمي واسع داخل الحزب دون ان يتمتع بقاعدة سياسية ، تولى منصب الامين العام للحزب الشيوعي في شباط عام ١٩٨٤ حتى وفاته في آذار عام ١٩٨٥ ، لم يشهد الاتحاد السوفيتي خلال عهده أي تغيير على الصعيد الداخلي او في سياسته الخارجية . للمزيد من التفصيلات ينظر :

https://www.britannica.com

[58] . 230 . Telegram from the department of state to secretary of state Shultz's delegation in Lisbon , Op.Cit, P.622

[59] . Ibid, PP:622.

[60] . Ibid ;

اجلال محمود رأفت و ابراهيم احمد نصر الدين ، القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص١٥٧ .

[61] . 230 . Telegram from the department of state to secretary of state Shultz's delegation in Lisbon , Op.Cit , P.623.

[62] . Ibid .

[63]. 230 . Telegram from the department of state to secretary of state Shultz's delegation in Lisbon , Op.Cit , P623-624.

[64] .Ibid ; The New York Times , October,26, 1984.

[65] . 221.National security decision directive 143 , Washington , July ,22, 1984 , , Cited in : F.R.U.S , Vol.XLI , P.604 .

[66] . Ibid.

[٦٧] . القانون (٤٨٠) : هو الاطار القانوني الاساسي للمساعدات الغذائية منذ عام ١٩٥٤ ، سن هذا القانون في ظل التخلص من الفائض الزراعي من الحبوب والزيوت والحليب وغيرها من المواد ، فضلا عن توظيفها بتوسيع النفوذ الامريكي خلال الحرب الباردة ، لكن الباب الثاني من القانون كان اداة للمساعدات الانسانية التي خففت من حدة الازمات الغذائية والمجاعات التي ضربت عدد من البلدان ، وكان ذلك القانون هو السلطة التي فوضت ريغان ومكنته من اطلاق مليارات الدولارات كمساعدات لاثيوبيا . للمزيد من التفصيلات ينظر :

David Hescher , Public Law 480 , American agriculture and world food demand,case Western Reserve Journal of international Law , 1978 .

[68] . 221.National security decision directive 143 , Op.Cit , P.605.

[69] Ibid ; Giordano Sivini ,Op.cit , P.223.

[70] . 229 . Information memorandum from the assistant secretary of state for African Affairs (crocker) to secretary of state Shultz , Op.Cit .

[71] .Ibid .

[72] . 237.Memorandum from the counselor of the department of state (Derwinski)to secretary of state Shultz , Washington , January, 22, 1985 , Cited in F.R.U.S , Vol.XLI , P.635.

[73] .Ibid .

[74] . 237.Memorandum from the counselor of the department of state (Derwinski)to secretary of state Shultz , Op.Cit , P.236.

[٧٥] . روبرت كتنغ : مستشار ودبلوماسي ولد في مدينة ميدفورد ، عام ١٩٢٤ ، تدرج في المناصب الادارية ، اذ ترأس لجنة تكنولوجيا النقل للدول النامية ، التابعة لوزارة الخارجية عام ١٩٦٢ ، وترأس لجنة دراسة الجوع في العالم الثالث عام ١٩٨٣-١٩٨٤ ، و شغل منصب سفير الولايات المتحدة في مدغشقر و جمهورية جزر القمر وتوفي عام ٢٠١٢ . للمزيد من التفصيلات ينظر :

Robert B. Keating , Notable Graduates , Article , Cited in : https://www.usna.edu

[76] .238. Information memorandum from the assistant secretary of state for economic and business affairs (McCormack) and the assistant secretary of state for African Affiairs (Crocker) to secretary of state Shultz , Washington ,January,23,1985, Cited in : F.R.U.S, Vol.XLI, PP:237-238 ; Excerpts from statement by Reagan on Africa Famine , The New York Times , January,4, 1985.

[77] . 238. Information memorandum from the assistant secretary of state for economic and business affairs (McCormack) and the assistant secretary of state for African Affiairs (Crocker) to secretary of state Shultz, Op.Cit , P.238.

[٧٨] . مجلس مراجعة الميزانية : هيئة حكومية امريكية تعنى بدراسة المقترحات التمويلية وتسوية الخلافات بين المؤسسات الاتحادية فيما يخص الموارد المالية ، وتعد تلك الخطوة تمهيداً لرفع توصيات ذلك المجلس إلى الجهة التنفيذية العليا لاتخاذ القرار النهائي ، انشأها الرئيس الامريكي رروناالد ريغان لتكون جهة عليا لمراجعة القرارات ذات الآثار المالية والالتزام بالتوجهات العامة للموازنة الاتحادية . للمزيد من التفصيلات ينظر :

Memorandum on federal budget review procdures , July ,31, 1981 , Cited in : The American , Presidency Project , Documents , https://www.presidency.ucsb.edu

[79] . 238. Information memorandum from the assistant secretary of state for economic and business affairs (McCormack) and the assistant secretary of state for African Affiairs (Crocker) to secretary of state Shultz , Op.Cit , P.238 ; Can we deny the Starving in Ethiopia because of their politics , The New York Times , July 29 , 1985.

[80] . 239.Telegram from the Embassy in Ethiopia to the department of state , Addis Ababa , February ,4, 1985, Cited in :F.R.U.S , Vol.XLI , PP:240-241.

[٨١] . كورت جونسون : دبلوماسي فنلندي ولد عام ١٩١٦ في بلدة نورماركو ، درس في جامعة هلسنكي وتخرج منها بدرجة الماجستير في العلوم ، اكمل خدمته العسكرية في المدة ١٩٣٩ -١٩٤٤ ، هاجر بعد ذلك الى الولايات المتحدة ليعمل في نيويورك وتدرج في عدد من المناصب الحكومية والدبلوماسية ،و كرس جونسون معظم مسيرته المهنية في العمل في اطار الامم المتحدة ، اذ شغل منصب منسق الامم المتحدة للاغاثة الطارئة في اثيوبيا خلال ازمة المجاعة ١٩٨٤ -١٩٨٥ وترأس ما عرف بمكتب الامم المتحدة للعمليات الطارئة في اثيوبيا ، وكان له دور في عملية الاغاثة ، ليتقاعد بعدها ويؤلف كتاب حول تلك الازمة . للمزيد ينظر :

Ethipia Famine Relief , July , 22, 1985 , Vol.466 , Lord sitting , cited in : https://api.parliament.uk ; Evil Days , 30 Years of war and famine in Ethiopia , an Africa watch report ,September ,1991 , PP:156 -170 ; https://kansallisbiografia.fi/

[82] . 239. Telegram from the Embassy in Ethiopia to the department of state , Op.Cit ,P.241.

[83] . Ibid ; Dawit Wolde Giorgis , Op.Cit , PP:135 -136 ; Gizachaw,Andargie , Op.Cit,P , PP:188_189.

[84] . 239. Telegram from the Embassy in Ethiopia to the department of state , Op.Cit , PP:241-242.

[85] . Ibid , P.242 ; Clifford D.May , The New York Times ,may , 19 , 1985 .

[86] 239. Telegram from the Embassy in Ethiopia to the department of state , Op.Cit , P.243.

[٨٧] . تعديلات هيكنلوبر : من الادوات التشريعية المهمة في السياسة الخارجية الامريكية التي تخص المساعدات الخارجية ، سميت نسبة لواضعها بورك ب . هيكنلوبر عضو مجلس الشيوخ ، اذ صدر التعديل ضمن قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦٢ ، والذي ينص على وقف المساعدات الخارجية لاي بلد تفشل حكومته في تعويض الشركات الامريكية التي تعرضت ممتلكاتها للتأميم والمصادرة . للمزيد من التفصيلات ينظر :

148. Editorial note , Vol.IV , Cited in : Foreign relations of the United States , 1969 - 1967 , Foreign assistance ,Internaional development , trade policies , 1969-1972 .

[88] . 239. Telegram from the Embassy in Ethiopia to the department of state , Op.Cit , P.243.
[89]. Ibid ; Gizachaw,Andargie , Op.Cit,P188.
[90] . 239. Telegram from the Embassy in Ethiopia to the department of state , Op.Cit , P243.
[91] . 240 Memorandum from Richard Levine of the National Security Council staff to the President's deputy assistant for National security Affairs (Poindexter),Washington , February,15, 1985 , Cited in : F.R.U.S. Vol.XLI , P244.
[92] .241. Action memorandum from the assistant secretary of state for African Affairs (Crocker) to Secretary of state Shultz , Washington , February, 22, 19985, Cited in F.R.U.S , Vol.XLI , P.245.
[93] . Ibid .
[٩٤] . شهدت العلاقات الثنائية الامريكية – الاثيوبية تدهوراً عام ١٩٧٤ حين اطاح الجيش بالامبراطور الاثيوبي هيلاسيلاسي ، وكان توجه قادة الجيش ماركسي ، وازدادت العلاقات توتراً عام ١٩٨١ ، بعد توقيع اثيوبيا اتفاقية ثلاثية مع ليبيا وجنوب اليمن والتي تتضمن محاربة الوجود الامريكي في افريقيا وهزيمتها والدفاع المتبادل بين الاطراف ضد التهديدات الغربية والتخطيط لنشاطات تخريبية ضد دول اقليمية وتكثيف الدعم لجبهة انقاذ الصومال ، كما شرعت بتدريب حركات التمرد في الصومال والسودان ، وشكل ذلك تهديداً لنفوذ ومصالح الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة لاسيما السودان والصومال حليفتيها . للمزيد من التفصيلات ينظر :
The Libyan –Ethiopian –South Yemeni Pact :Short-Term Prospects , Special National Intelligence Estimate , Secret Document , November ,4 , 1981 , Cited in https://www.cia.gov ; Getachew Metaferia , Ethiopia and the United States History ,Diplomacy and Anlalysis , New York , 2009 , PP:61- 65 .
[95] . 243. Action memorandum from the assistant secretary of state for African Affairs (Crocker) to secretary of state Shultz , Washington , March ,2,1985, Cited F.R.U.S , Vol.XLI , P.648.
[96] . Ibid , P.649 ; Clifford D. May , U.S will give development aid to Ethiopia , The New York Times ,May ,9, 1985 .
[97] . Ibid ; 243. Action memorandum from the assistant secretary of state for African Affairs (Crocker) to secretary of state Shultz,O[.Cit , PP:650- 651.
[98] . Ibid , P652.
[99] . 244. Memorandum from Richard Levine of National Security Council Staff to the executive secretary of the national secretary of the National Security Council , Washington , March ,11, 1985, Cited in F.R.U.S, Vol.XLI , PP:258-259.
[100] .245 . Paper prepared in the Bureau of intelligence and Reseach Department of state , Washington , March ,28,1985 , Cited in : F.R.U.S. , VolXLI, P.264.
[101] . Ibid .
[102] . 246 . National Security Decision Directive 167 , Washington , April ,29, 1985, Cited in :F.R.U.S , Vol.XLI , P.265.
[103] . Ibid, P.266.
[104] . Ibid .
[105] . Ibid .

[١٠٦] . روبرت ماكفارلين : ضابط عسكري ومسؤول امريكي ، ولد عام ١٩٣٧ ، وتخرج من الاكاديمية البحرية الامريكية ١٩٥٩ ، لينضم إلى سلاح مشاةالبحرية الامريكية (المارينز) ، وعمل مساعداً عسكرياً لكل من هنري كيسنجر وبرنت سكوكروفت ، في عهد الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون ، ليشغل بعد ذلك منصب مستشار الامن القومي في عهد ادارة الرئيس رونالد ريغان ١٩٨٣ -١٩٨٥ ، ويعد ماكفارلين العقل المخطط لماعرف بمشروع حرب النجوم ، استقال من منصبه عام ١٩٨٥ نتيجة لخلافات سياسية مع موظفين اخرين في ادارة ريغان ، فضلا عن ذلك فقد كان متورطاً في قضية (كونترا) بيع السلاح لايران من خلال فتح قنوات سرية معها ، وعلى اساس ذلك تم توجيه اربع تهم له عام ١٩٨٨ . خرج من العمل السياسي واتجه إلى العمل في الشركات ، توفي في ٢٠٢٢ . للمزيد من التفصيلات :

Neil A. Lewis, Robert C.Mcfarane , Top Reagan Aid in Iran –Contra Affair Dies At 84 , The New York Times , 13,May ,2022; https://www.britannica.com/biography/Robert-C-McFarlane

[١٠٧] . 246 . National Security Decision Directive 167 , Op.Cit , P.267.

[١٠٨] . مجلس التعاون الاقتصادي : منظمة اقتصادية دولية اقامها الاتحاد السوفيتي في اطار مواجهته للغرب في اطار الحرب الباردة ، تأسست في كانون الثاني عام ١٩٤٩ ، في موسكو ردا على خطة مارشال التي اعلنتها الولايات المتحدة الامريكية ، كان الهدف المعلن تنسيق التنمية الاقتصادية لدول المعسكر الاشتراكي ، الا ان الوظيفة الفعلية لتلك المنظمة تمثلت بربط اقتصاديات دول المنظمة باقتصاد الاتحاد السوفيتي المركزي وضمان ولائها السياسي والعسكري له ، وشكلت نواة المنظمة من ست دول الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا وانضم بعد ذلك عدداً من الدول تباعاً . للمزيد من التفصيلات ينظر :

Anne Peters and Rüdiger Wolfrum , Council for Mutual Economic Assistance , Max planck encyclopedias of international law , cited in : https://opil.ouplaw.com

[109] . 247. Memorandum from Philip Ringdahl of National Security Council Staff to the President's Assisstant fot National Security Affairs (Mcfarlane) , Washington , June , 21 , 1985 , Cited in : F.R.U.S , Vol.XLI , P.268.

[110] . 248.Memorandum from secretary of state Shultz to President Reagan , Washington , September, 6, 1985, Cited in : F.R.U.S , Vol.XLI , PP:268-269.

[111] . Ibid .

[112] . Tony William , Not for DCI , NSC meeting , 13, November, 1985 , Document , cited in : https://www.cia.gov

[١١٣] . ميخائيل غورباتشوف : سياسي ورجل دولة سوفيتي ولد عام ١٩٣١ في روسيا ، ودرس الحقوق في جامعة موسكو ، وتدرج ف يالعمل السياسي ليصبح عام (١٩٨٥ -١٩٩١) الامين العام للحزب الشيوعي السوفيتي، والرئيس الاخير للاتحاد الوسفيتي (١٩٩٠-١٩٩١) ، اطلق عليه لقب الزعيم التحولي وذلك لتبنيه استراتيجيات اصلاحية قامت على محورين الاول (البروستريكا) وهي اعادة الالهيكلة الاقتصادية والسياسية اللامركزية و (الغلاسنوست) والتي تعني الانفتاح وحرية التعبير والشفافية السياسية ، كما عقد اتفاقات خفض التسلح مع الولايات المتحدة الامريكية ، وبالرغم من نهجه الاصلاحي إلى انها ادت إلى تقويض الاتحاد السوفيتي ، توفي عام ١٩٩١ . للمزيد من التفصيلات ينظر : عمار خالد رمضان الربيعي ، غورباتشوف ودوره

في السياسة االسوفيتية حتى عام ١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ .

[114] . Tony William , Not for DCI , NSC meeting , 13, November, 1985 ,Op.Cit ; 249. Memorandum from Philip Ringdahl of the National Security council staff to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Poindexter), Washington , November, 27 , 1985, Citeed in : F.R.U.S , Vol.XLI , P.670.

[115] . Ibid , PP:670-671.

[116] . Ibid ; Clifford D. May , In Ethiopia food rots on the Docks , The New York Times , May 17 , 1985 .

[117] . ; 249. Memorandum from Philip Ringdahl of the National Security council staff to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Poindexter) , Op.Cit , P.671.

[118] . 250. Telegram from the Embassy in Ethiopia to Department of State , Addis Ababa , April ,10, 1986, cited in : F.R.U.S , Vol.XLI , P.671.

[119] . Ibid , P.672.

[120] . Ibid .

[121] . Ibid , 673 ; Famine Relief Shifts to Permanet solutions ,The New York Times, November,3, 1985.

[122] . 250. Telegram from the Embassy in Ethiopia to Department of State , Op.Cit , P.673.

[123] . Ibid , P.674

[124] . Ibid .

[125] . 259.Letter from Acting Secretary of the Treasury McPherson to President Reagan ,Washington , July ,18, 1988, Cited in : F.R.U.S , Vol.XLI , PP:712-713.

[126] . 257 . Paper Prepared in the Agency for international Development , Washington , October, 30 ,1987, Cited in : F.RU.S, Vol.XLI , PP:705-706.

[127] . Ibid .

[128] . 258. Minutes of the End Hunger intiative's Coordinating committee meeting , Washington , May ,11, 1988, Cited in : F.R.U.S , Vol.XLI , PP:710-711.

[129] . 259.Letter from Acting Secretary of the Treasury McPherson to President Reagan , Op.Cit , PP:714-717.

[130] .Ibid , P.718.

المصادر

١.الوثائق الاجنبية

1.Patrick Webb , Famine :Policy Implications of coping Failure at National and Household Levels Research , Report 92, Washington ,International Food Policy Research Institute , 1992 .

2.Evil Days , 30 Years of war and famine in Ethiopia , an Africa watch report ,September ,1991 Foreign relations of the United States , 1969 -1967 , Foreign assistance ,Internaional development , trade policies , 1969-1972, Vol.IV ,Wasgington , 2002.

3.Foreign relations of the United States ,1981-1988, Vol.XLI, Global Issues II ,United States Government Printing Office ,Washington, 2017,

4.https://kansallisbiografia.fi/

5.The Libyan –Ethiopian –South Yemeni Pact :Short-Term Prospects , Special National Intelligence Estimate , Secret Document , November ,4 , 1981 , Cited in https://www.cia.gov
6.United Nation World Food Programme (WEP),Office to the European Union , Cited in : Regional Information Center for Western Europe . https://unric.org
7.Memorandum on federal budget review procdures , July ,31, 1981 , Cited in : The American , Presidency Project , Documents , https://www.presidency.ucsb.edu
8.Ethiopian food situation: international resfonse,28/6/85 , Foreign Affairs and National Defense Division , cited in : the library of Congress .
9.Tony William , Not for DCI , NSC meeting , 13, November, 1985 , Document , cited in : https://www.cia.gov

الرسائل والاطاريح

١٠.امينة دير ، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا ، دراسة حالة –دول القرن الافريقي ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة خيضر–بسكرة ، ٢٠١٤ .
Amina Dir, The Impact of Environmental Threats on the State of Human Security in Africa: A Case Study of the Horn of Africa Countries, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khider University of Biskra, 2014.

الكتب العربية

١١.صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي ، الكويت ١٩٨٢ ، ص١٧٩-١٨٢.
Hafez, Salah El-Din. (1982). Great Power Conflict over the Horn of Africa. Kuwait.
١٢.اجلال محمود رأفت و ابراهيم احمد نصر الدين ، القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
Iglal Mahmoud Raafat , and Nasr al-Din, Ibrahim Ahmed. (1985). The Horn of Africa: Internal Variables and International Conflicts, Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

الكتب الاجنبية

13.Alex de Waal , Famine Crimes , Politics and the disaster relief industry in Ifrica , Bloomington ,Indian University Press ,1997 ,
14.Alexander Poster , The Gentle War famine relief politics and privatization in Ethiopia , 1938 -1986 , Diplomatic History 26 , 2012 ,
15.Curtis Patrick, Reagan what was he really like , Vol.1 , New York ,2011.
16.David Hescher , Public Law 480 , American agriculture and world food demand,case Western Reserve Journal of international Law , 1978 .
17. Dawit Wolde Giorgis , Red Tears : War , Famine and Revolution in Ethiopia , 1989
Edmond J. Keller , Revolutionary Ethiopia from Empir to Peoples Republic , Bloomington ,Indiana University Press , 1992 .
18.Gebru Tareke , The Ethiopian revolution war in the Horn of Africa , New Haven , P2009
Getachew Metaferia , Ethiopia and the United States History ,Diplomacy and Anlalysis , New York , 2009 .

19.James G. Benze , Nancy Reagan on the White House Stage , University Press of Kansas , 2004.
20.John Young , Peasant revolution in Ethiopia the Tigray people's Liberation front , 1975 -1991 , Cambridge Uiversity press ,1997 .
21. Mirriam Bradley , The Politics and every day practice of international humanitarianism, Oxford Academic , 2023.
22. Robert Conquest , The Harvest of Sorrow Soviet Collectivization of Soviet Agriculture 1929-1930 , Harvard University press , 1980 .
23. U.S Genral Accounting Office , The United States response to the Ethiopian Food Crisis , Washington ,National security and international affairs division .

البحوث والدراسات

24. A.Berhe , The origins of the Tigray People's Liberation Front , African Affairs , 2004, Vol.103.
25. Damian Breen , Save the Children , the Humanitarian Project and the Politics of Solidarity "Disasters44" , No.2 , 2022, D.P, 2020.
26. Ethipia Famine Relief , July , 22, 1985 , Vol.466 , Lord sitting , cited in : https://api.parliament.uk
27.Giordano Sivini , Famine and the Resettlement Program in Ethiopia , Vol.41, No.2 , Rome Istituto Italianao per I' Africae I Oriento , 1986 .
28.Goerge Town University , Chester Crocker , Article , cited in : https://gufaculty360.georgetown.edu
29. Lutheraen world Relief , Article , Cited in : https://corus.org/Lutheran-World-Relief
30. Robert B. Keating , Notable Graduates , Article , Cited in : https://www.usna.edu
31. Shumet Sishahagne , Mengistu Haile Marriam , Article , 2024 , Cited in : https://www.ebsco.com
32. Strong _arming other Donors :Pare of USAID's response to Famine in Ethiopia ,Peter McPherson's interview , 8,April,2018, Cited in :https://adst.org
33. Teferi Mekonnen Bekele Ahistory of the Ethiopian Governments' Interventions in marketing and pricing of food grains with special focus on the Agricultral Marketing corporation (AMC),1950s-1991 ,African Economic Histoy , July ,24,2026, Issue .1 , Vol.54
34. William Casey CIA Director , Article , Cited in : https://webhelper.brown.edu

الموسوعات

35. Anne Peters and Rüdiger Wolfrum , Council for Mutual Economic Assistance , Max planck encyclopedias of international law , cited in : https://opil.ouplaw.com
36. Encyclopedia Britannica cited in : https://www.britannica.com
37. Biographies of the Secretaries of State:George Pratt Shultz (1920-2021) , cited in : https://history.state.gov

الصحف والقنوات التلفزيونية

38. Excerpts from statement by Reagan on Africa Famine , The New York Times , January,4, 1985. The Washington Post , October,31, 1984.
39. The New York ,November,3,1984.
40. Mercy Corps , United Nations Economic and Social Commission for Western Asia , Cited in : https://archive.unescwa.org
41. The New York Times , October,26, 1984.

42. Can we deny the Starving in Ethiopia because of their politics , The New York Times , July 29 , 1985.
43. Clifford D. May , U.S will give development aid to Ethiopia , The New York Times ,May ,9, 1985
45. Famine Relief Shifts to Permanet solutions ,The New York Times, November,3, 1985.
46. Neil A. Lewis, Robert C.Mcfarane , Top Reagan Aid in Iran –Contra Affair Dies At 84 , The New York Times , 13,May ,2022

المواقع الالكترونية

47. https://www.usaid.gov
48. https://www.ifes.org/people/hon-m-peter-mcpherson
49. https://www.un.org/sg/ar/former-sg/javier-perez-de-cuellar